
www.kotobarabia.com
حلمى شعراوى
رياح العنصرية تعصف
ببلدان الجنوب
www.kotobarabia.com

# ريـــــاح العنصـــرية

## تعصف ببلدان الجنوب

حلمى شعراوى

## طبقا لقوانين الملكية الفكرية

# قراءة في الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمى ضد العنصرية – ديربان-٢٠٠١

# -١-

# رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب قراءة فى الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمى ضد العنصرية - ديربان - ٢٠٠١

يأتى "المؤتمر العالمى ضد العنصرية والتمييز العنصرى وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك مـن تعصـب" World Conference Against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related intolerance والمزمع عقده فـى ديربان (جنوب افريقيـا) بـين ٣١ أغسـطس و٦ سـبتمبر ٢٠٠١، على رأس سلسلة المؤتمرات العالمية حـول البيئـة وحقوق الإنسان والسكان والقضايا الاجتماعية والمرأة خلال العقد الاخير، مقترنا بعملية العولمة وتداعياتها بشأن مختلف المشاكل الإنسانية التى فجرتها محاولات الاستقطاب الكامل

للقوة على المستوي العالمى من جهة، ومحاولات التصـدى لهذا الاستقطاب من قبل التنظيمات المدنية والشعبية من جهة أخرى. لذلك أثيرت العديد من المخاوف إزاء تـدعيم "القـيم العالمية" لتيار الاستقطاب، بينما لا يستطيع "صراخ" شـعوب الجنوب أن يصل للمدى المنشود، لا بسبب ضـعف تـوازن القوى فقط، بل وأحيانًا بسبب حضور مظـاهر الاسـتقطاب نفسها فى بعض دوائر "المجتمع المدنى الدولى"، وقوة هـذا اللوبى أو ذاك بين صفوفه - ومن خلال جدليات الصراع.

وتتضمن آلية "المؤتمر العالمى" عادة اجتماعات إقليميـة واحيانًا نوعية؛ تديرها أجهزة الامم المتحدة فى كافة منـاطق العالم على المستوى الحكومى، ومستوى التنظيمـات غيـر الحكومية، فتستقر فى الأولى غالبا أفكار نظم ما بعد التكيف الهيكلى، والليبرالية الجديدة، ويدور الصراع فى الثانية بـين تيارات تمثلها المنظمات غيـر الحكوميـة القـادرة علـى الحضور أو لقوتها كحركات اجتماعية جديدة (المرأة - البيئة .. الخ) مع غياب ملحوظ للحركات الاجتماعية التقليديـة أو الجذرية أو الاصوات السياسية.

وتنطبق تلك الترتيبات على مراحل الإعـداد "للمـؤتمر العالمى ضد العنصرية". وتشـير الوثـائق الصـادرة عـن

الاجتماعات الاقليمية- حكومية وأهلية ، إلى هموم الأطراف المختلفة حول القضايا المطروحة بحيث تأتى "قمة ديربـان" خاتمة للمطاف .

تتضمن هذه الورقة النقاط التالية :

**أولاً:** معالم معالجة المسألة العنصرية فى نصـف قـرن (إطارها-المواثيق-العهود والقرارات ..)

**ثانياً:** الترتيبات التمهيدية لمؤتمر ديربان ٢٠٠١ والقضايا المطروحة فى إطار التجمعات الاقليمية التحضيرية.

**ثالثاً:** الخلاصة والتعقيب.

## أولاً : معالجات المسألة العنصرية :

### ١ - تقديم:

لا ترجع "العنصرية" إلـى مجـرد التفسـير بمرجعيـة "العنصر" أو العرق، وإنما بتحول هذه المرجعية إلى معتقـد تمييزى وخاصة من طرف قوى ضد آخر أضعف لتحقيـق مصالح اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ومن هنا يتكـون بعدها الأيديولوجى. وقد بدأت مخاطر هذه المعتقدات تمـس مساحة انسانية اكبر من "الأعراق" المحلية عنـدما ارتبطـت بنظـم امبراطوريـة ثـم رأسـمالية عالميـة، فتحولـت

لايديولوجيات هيمنة تارة أو لتفريعات لهـا ومصـالح فـى إطارها تارة أخرى (الآبارتهيد - الصهيونية..) .، ويهمنـا هذا التقديم فى البحث لأننا سوف نـرى أن تعمـيم مفهـوم العنصرية على النحو الذى يجرى الآن لينسحب على كثيـر من قضايا مجتمعات الجنوب، إنما يحمـل أخطـار تعمـيم "الصراعات العنصرية" حول ماليس عنصريا" مـن حيـث المفهوم أو الايديولوجيا فى بلدان الجنوب التى نشعر أن "كرة العنصرية" تتدحرج إليها من ملعب الشمال فى صور جديدة.

ولن يغرق هذا البحث فى متابعة جذور المسألة العنصرية أو التأريخ لها، خاصة وأن القضايا المطروحة على المؤتمر العالمى فى ديربان لا تخص "العنصرية" بـالمطلق؛ ولكنهـا تتضمن أيضا ضمن احتياطات نقدرها مسـائل : "كراهيـة الغير" وعدم التسامح ذات الصلة.

فإذا عدنا إلى جذر المسألة العنصرية - الذى قد تتكـرر مخاطره - فإننا لابد أن نربطه بنشوء الظـاهرة الرأسـمالية ومسعاها لتوسيع دائرة نفوذها العالمى، فى مناطق كان لابـد أن تخضع لها سياسيا واقتصاديا عبر آليات ثقافية واجتماعية معروفة. من هنا كان لابد من خلق صورة عن الذات تبرر التفوق والتقدم (الفلسفة والتأريخ) وصورة للآخر تبرر غزوه

وإخضاعه (الفكر والعلم الاجتماعى) بل وتطور ذلك لمحاولة خلق صورة لدى الآخر عن ذاته مماثلة لما خلقتـه الادوات الامبريالية من صور عنه تؤكـد دونيتـه عبـر نظريـات الانثروبولوجيا والاستشراق، أى أنه كان لابد مـن تـرويج التفوق الحضارى، ورسالة الرجل الأبيض ونشر المسـيحية مع حرية التجارة وحقوق الاستيطان ، فى أطر فكر التغيـر الاجتماعى، والتحديث .. وحتى التنمية. وقد أفاقت الرأسمالية على صدمة ما فعلته بايديها حينما أدى صراع الرأسـماليات إلى انفجار النازية والفاشية فى قلب أوروبـا منطلقـة مـن الصياغات العنصرية التى مهد لها الفكر فى العالم الرأسمالى نفسه، وذاقت أوروبا، والعالم معها، ويلات الحرب العالميـة نتيجة تطورات من داخلها؛ وليس مجرد ذلـك النـوع مـن الحروب الصليبية خارجها والتى كانت من بوادرها أيضـا. وقد تلامست العنصرية الأوربية مع نزوعات قومية متعددة لم تصل لدرجة مخاطر النزوع الأوروبى حيث كان بعضها دفاعيا لا اكثر، كما تلامست مـع قيـام بعـض "الضـحايا" بصياغات اصطناعية، حول النقاء أو الفعل التاريخى مثلمـا حدث مع الحركة الصهيونية، وتوافقت معها بعـض الـنظم الاستيطانية خاصة فى أفريقيا فيما يعرف بنظم الآبارتهيد فى

الجنوب الافريقى.

وقد دفعت نتائج التدمير الذى أحدثته الأفكار العنصـرية فى قلب أوروبا إلى تدابير احتياطية متعددة عقـب الحـرب العالمية الثانية، يكفى أن معسكر الرأسمالية العالميـة نفسـه يحول حتى الآن دون تسليح دول مثل ألمانيا واليابان للحيلولة دون تنامى نزوعهما العنصرى المقترن بالتفوق والتوسـع، وجعلت العالم كله يسلم بذلك طوال نصف قرن. هـذا بينمـا هى فى ترويجها "لقيمها الديمقراطية الخاصة" لا تستبعد هذين البلدين ضمن نماذجها لتستفيد من امكانياتهما العالمية عقـب ذلك مباشرة فى مواجهة أخرى باسم "العالم الحر" و "الحرب الباردة" وسور برلين .. الخ. لقـد أصـبح هـذا التميـز - والتمييز - باسم القيم الديمقراطية "الخاصة" أو "الشـمالية" - إن جاز التعميم - سلاحا "عنصريا" جديدا فى يـد الشـمال ليستمر عزل مساحات كبيرة خارجة عـن المسـاهمة فـى ديمقراطية عالمية حقيقية، على مستوى التنظيم الـدولى، أو استثمار الثروات، أو تحسين أوضـاع الشـعوب بالتعـاون الدولى .. الخ.

ولاشك أن صياغة المواثيق والإعلانات الدولية، لإنشـاء الامم المتحـدة أو منظماتهـا ووكالاتهـا المتخصصـة أو

الاعلانات النوعية حول حقوق الانسان أو غيرها، لم تكـن بعيدة عن الأطر المفاهيمية لهيمنة نظم الرأسمالية العالميـة، ولابد أن نقر أيضا أنها كانت بداية للصراع معهـا ومـن داخلها نفسها – ضمن افكار ومواقف أخرى سواء بمنظـور "إنسانى" أو من قبل معسكر الاشتراكية أو معسكر التحـرر الوطنى. وقد مثل العقدان اللذان تبعا نهاية الحرب العالميـة ١٩٤٥ مجال هذه الصراعات حول المواثيق المعلنة أو التى كان يجرى الاعداد لإعلانها. ولم يكـن اجتمـاع "باندونج" ١٩٥٥ ولا دورة الامم المتحدة واعلانها بشـأن الاسـتقلال وتقرير المصير للشعوب عـام ١٩٦٠ إلا تجسـيدا لـبعض محاولات مقاومة انفراد الشمال بالسيطرة. وقد شهدت هـذه الفترة من الستينيات الغنية بالصراع ميلاد كثير من العهـود والمواثيق التى حاولت كل الاطراف أن تجيرها لمصـلحتها بدرجة أو بأخرى. ولعله ليس صدفة أن يصـدر "الاعـلان العالمى للقضاه على كل صـور التمييـز العنصـرى" فـى العشرين من نوفمبر ١٩٦٣، وكانت هـذه الفتـرة تشـهد تحركات نشطة على جبهة التحرر الوطنى والاشتراكية مـن جهة، كما شهدت تحركات اكبـر للسـيطرة فـى معسـكر الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة من جهة أخـرى.

بل وهى نفس الفترة التى تصاعدت فيهـا حركـة الحقـوق المدنية فى أمريكا نفسها كما كانت تتحرك القوى الديمقراطية فى أوروبا وفى المعسكر الغربى عموما. ومن ثم كان هـذا العقد من الستينيات هو عقد معركة المواثيـق سـواء ضـد العنصرية (١٩٦٣ - ١٩٦٦) أو من أجـل عهـود حقـوق الإنسان المدنية والسياسية وكـذا الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية (١٩٦٧). وسوف نختصر الطريـق بالتركيز هنا فقط على "الاعلان الدولى" The Declaration والعهد الدولى The convention ضد العنصرية.

## ١-(٢) الاعلان الدولى للقضاء على كـل صـور التمييز العنصرى ١٩٦٣ The Declaration

١-٢-١ كان لابد من جر انتباه شعوب العالم بعيدا عـن تراث العنصرية الغربية ونظرياتها تجاه شعوب الجنـوب، رغم صورها المتجددة، ولم تفلح كثيرا فى هذا الجو الدولى المفعم بحالة التحرر محاولات ترويج أفكار "التنين الأصـفر" أو "الدب الروسى" خاصة وأن حركة الحقوق المدنية كانـت مشتعلة علي أرض أمريكا نفسها ولم يكـن الحـديث عـن "المارد الأسود" ليحدث ترضيه كافيـة لشـعوب أفريقيـا أو

الأفرو أمريكيين. هنا كان يمكن الانطلاق من بعض الأفكار الانسانية ومبادئها العامة إلى التركيز على صـور التفرقـة العنصرية والتمييز العنصرى، لتتجه السهام مباشرة إلى نظم "الاستعمار الاستيطانى" والآبارتهيد، فـى جنـوب افريقيـا وروديسيا واقليم جنوب غرب أفريقيا، بـل والمسـتعمرات البرتغالية، وامتد الموقف المعادى لهذه النظم إلـى مراجعـة العضوية فى الامم المتحدة أو التنظيمات الأوربية، كما تمثل فى حركة المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية. ثم كان إصدار الاعلان العالمى نفسه فى نوفمبر ١٩٦٣. ويقر الاعلان عدة مبادئ هامة هى التى ستكون مطروحة بالتأكيد مرة أخـرى على مؤتمر ديربان ٢٠٠١ ويمكن إيجاز بعضها فى الآتى :

أ) عدم جواز التفريق على أساس اللـون - العنصـر - اللغة - الدين - الأصل الوطنى أو العرقى. وقد لاحظت عدم تكرار اعتبار التفرقة على أساس الدين مع تكرار العناصـر الأخرى إما بسبب استغلال الغرب للمسيحية فترة الاستعمار لحديثه عن المهام الحضارية أو لأن ثمة دول قائمـة علـى صفتها الدينية مثل اسرائيل مع اليهودية أو حتى ما أدت إليه السياسة الاستعمارية البريطانية من قيام باكستان على نفـس الاعتبار.

ب) يستنكر الاعلان الاستعمار والفصـل العنصـرى، وهنا يربط ذلك بالحديث عن الفصل العنصرى والآبارتهيد، ويكرر ذلك فى أكثر من موقع اشارة لهدف الاعلان الأساسى فى مواجهة كل صور النظم العنصرية فى أفريقيا (مـادة ٥) والتى كان يتملقها الكثيرون فى هذه الفترة.

جـ - يشير الاعلان إلى الرغبة فـى ملاحقـة صـور العنصرية المتمثلة فى ممارسـتها عبـر التشـريع والحكـم والإدارة، وكل ممارسات وصور الآبارتهيد. الأمر الذى أفاد العرب بعد ذلك فى تسوية الصهيونية بالعنصرية (١٩٧٥)

جـ - لم ينس الغرب همومه مع النازية بوجـه خـاص وفكرها العنصرى، فأكد فى الاعلان منذ الديباجة اسـتنكار نشر المذاهب عن التفوق العنصرى والتوسعية، كمـا أكـد الاعلان ذلك المبدأ الشهير بأن "أى مـذهب عـن التمـايز العنصرى أو التفوق يعتبر زائف علميا، مستنكر أخلاقيـا، وغير عادل وخطر اجتماعيا" (الديباجة)، واعتبر الاعلان أن أى "ممارسة" للتمييز العنصرى هى انكـار لميثـاق الامـم المتحدة، وخرق لمبادئ حقوق الانسان"، ومعنى ذلك مراجعة عضوية أي دولة فى الامم المتحدة تثبـت عليهـا ممارسـة التمييز العنصرى، وهو ما لم تسعى إليه الدول العربية خلال

مواجهتها الدبلوماسية مع اسرائيل التـى تمـارس أشـكالا واضحة من التمييز ضد الفلسطينيين، خاصـة وإن القـرار الاجرائى للإعلان (١٩٠٥ - ١٨) فى نفس الدورة يطلـب من الدول التعهد بإزالة كل صور الممارسة العنصرية.

## ١-(٣) العهد الدولى للقضاء على كل صور التمييز العنصرى :- The convention

ليس صدفة فى جو الستينيات أن يصدر العهد الدولى ضد التمييز العنصرى عام ١٩٦٦ أى بعد ثلاث سنوات فقط من صدور "الاعلان الدولى" عام ١٩٦٣، بـل وليعتبـر العهـد الخاص بالقضاء على كل صور التمييز العنصـرى مقدمـة لصدور عهود حقوق الانسان المدنيـة والسياسـية، وعهـد الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة عـام ١٩٦٧. والمفروض - ولو نظريا - أن هذه العهـود هـى النسـخة التطبيقية "لاعلانات المبادئ" الصادرة قبلهـا، بمعنـى أنهـا تشكل اللجان أو المفوضيات التنفيذية وتضع اسس المراقبـة والمتابعة أو التحكيم والتجريم بشكل دورى لتضع المجتمـع الدولى أمام مسئولياته .. وإذا كان قد سبق القول أن الإعلان الخاص بالتمييز العنصرى كـان يسـتهدف بـالاكثر نظـم

الاستيطان العنصرى والآبارتهيد فى الجنوب الافريقى، فقد استغرق الأمر عقدين ونصف تقريبا لتتخلص القارة الافريقية من هذه النظام. ورغم تشبيه اسرائيل بهذه النظم فى أكثر من قرار وشكل للإدانة فإنها مازالت تمارس صور التمييز المنوه عنها فى الاعلان والعهد حتى كتابـة هـذه السـطور دون إجراءات مماثلة لما تم بشأن جنوب أفريقيا. لكن ذلك يشـير فى مجملة أن مسعى المجتمع الدولى بهذه الاعلانات واجـب الاستمرار لأن ثمة ضوء ما فى نهاية النفق. وقد كفل العهـد الدولى للقضاء على التمييز العنصرى أساليب الالتزام به فى حدود الموازنات الدولية التى كانت قائمة تجـاه مثـل هـذه العهود، فاشار للآتى :

أ-اعتبر أن نشر الأفكار العنصرية أو الكراهية والعنـف أو الدفع لممارسة التمييز العنصرى عمل غير شرعى يعاقب عليه القانون (مادة ٤)

ب-انشاء لجنة من الخبراء للعمل علي القضـاء علـى صور التمييز العنصرى، تقدم لها الدول الاعضاء تقارير عن إجراءاتها ضد التمييز، وتعد اللجنة تقريرا سـنويا للعـرض على الجمعية العمومية (مادة ٩)

جـ - يمكن لأى دولة موقعة على العهد الدولى أن تعتبر

دولة أخرى غير مطبقة لمواد العهد الدولى، وتتقـدم بـذلك للجنة المشار إليها التى تطلب من الدولـة المـذكورة تقـديم تفسير عن ذلك أو تتفاوض مع الأولى (مادة ١١) أو يتفق فى النهاية على ارسال اللجنة بعثة مساعى حميـدة للاطـراف المعنية (مادة١١)

ء- يمكن للدول الموقعة أن تقر للجنـة بحـق اسـتلام شكاوى الافراد أو الجماعات - فى حدود تشريعاتها - ممن يعتبرون أنفسهم ضحايا انتهاك الدولة لمواد هذا العهد.

**١-٤ الشأن الافريقى والشأن العربى إزاء العهد الدولى:**

يبدو واضحا أن العهد كله لم يطبق ولو شكليا إلا على جنوب أفريقيا، حيث كانت الدول الأفريقية تعترض على ممارسـتها العنصرية بشكل دائم وتثير الذوابع فـى وجههـا فـى كـل المحافل الدولية. حتى أنها كانت تشـكك فـى اسـتمرار عضويتها فى الامم المتحدة عند تقديم أوراق اعتماد وفـدها كل عام (منذ ١٩٧٠)، بينما كانت جنوب أفريقيـا نفسـها تعرف أن مصير عضويتها مرهون بتوصية مجلس الأمـن وقراره وليس الجمعية العمومية ومن ثـم فـالفيتو الغربـى مضمون لصالحها.

من جهة أخرى، لم تمارس الدول العربيـة مثـل هـذا الاجراء ضد اسرائيل سواء لأنها كانت قد نجحت فـى دفـع جميع الدول الافريقية تقريبا لقطع علاقاتها الدبلوماسية مـع اسرائيل خلال عامى ١٩٧٣/٧٢، أو بسبب تسليمها سـلفا بفشل محاولتها إزاء الفيتو الغربى، أو لأن قضية فلسـطين كانت مطروحة فى قنوات أخرى كثيرة بالأمم المتحدة دون جدوى! إلا أن أكثر من حشد دولى على المستوى الافريقـى ودول عدم الانحياز بل وتجمعات نوعية مثل مؤتمر المـرأة العالمى بالمكسيك استفاد من روح العهـد الـدولى ليصـدر قرارات حول تشبيه الصهيونية بالعنصرية أوائل عام ١٩٧٥ ومن ثم تجريمها بنفس القدر. الأمر الذى تبلور بعد ذلك فى قرار مطول للجمعية العامة بالأمم المتحـدة وهـو القـرار ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذى أنتهى "بإعلان الصهيونية صـورة من صور العنصرية". جاء ذلك فى جو دولى كانت تتصاعد فيه مظاهر دعم حركات التحرير الافريقية والعربيـة حتـى قُبلت المنظمات الوطنية الممثلة لناميبيا وفلسـطين مـراقبين بالامم المتحدة دورة[*] ١٩٧٥/٧٤.

---

[*]انظر دراسة مفصلة للكاتب عن هذا الموضوع قدمت لمـؤتمر المحـامين العرب ٢٠-٢٤ مـارس ٢٠٠١ بعنـوان المجتمـع الـدولى والعنصـرية

وقد أعقب صدور قرار تشبيه الصهيونية بالعنصـرية، تحركات فى اتجاهين؛ الأول : التحرك العربى فى إطار لجنة مناهضة التمييز العنصرى لإصدار التقارير عن تحالف نظام الآبارتهيد فى جنوب أفريقيا مع اسرائيل خاصة فى المجـال العسكرى والنووى منه بوجه أخص فيمـا سـمى بمحـور بريتوريا - تل أبيب فى وثائق الأمم المتحدة نفسها وذلك فى وقت كانت اصوات واجراءات المقاطعة للنظـام العنصـرى بجنوب أفريقيا على أشدها.

والتحرك الثانى كـان مـن قبـل المنظمـات اليهوديـة والصهيونية لالغاء قرار تشبيه العنصرية بالصهيونية ضمن حملة لانتزاع التصريحات الأمريكية ضـد القـرار وتعبئـة مثقفين من مستوى سارتر أو سياسيين مثل ميتران فضـلا عن حشود من المعارضين فى مقر الأمم المتحدة بين فتـرة وأخرى لالغاء القرار أو منع تقارير عن "التحالف الآثم" أو "التحالف غير المقدس" بين جنوب أفريقيا واسرائيل. وفى هذا الجو أيضا عقدت الأمم المتحدة مؤتمرين لهما صفة الدولية، فى جنيف وإن مرا دون أن يكون لهمـا إلا الضـغط علـى النظام العنصرى فى جنـوب أفريقيـا. الأول عـام ١٩٧٨

---

الصهيونية.

والثانى عام ١٩٨٣. اعقب ذلك أن بدأ النظام العنصرى فـى جنوب أفريقيا يتجه نحو الحديث عـن الاعتـدال، وتوقيـع الاتفاقات مع موزمبيق (نكوماتى) عام ١٩٨٤ شبيهة بكامب ديفيد، كما بدأت الاتصالات السرية مع الحركة الوطنية فـى جنوب أفريقيا للوصول إلى اتفاق "تصالح" وإصلاح للوضـع القائم؛ ومن ثم هدأت الحركة فى الأمم المتحدة، وخاصة مـع التطور الجذرى فى جنوب افريقيا بخـروج مانـديلا مـن السجن عام ١٩٩١ تمهيدا لتغيير الاوضاع تماما فى جنـوب أفريقيا. ولعل هذا المشهد الافريقى عـام ١٩٩٠ بالإضـافة لمشهد النظام العالمى الجديد بعد حرب الخليج الثانيـة عـام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفيتى هو الذى أدى لدفع الولايات المتحدة واسرائيل للجمعيـة العامـة لإلغـاء قـرار تشـبيه الصهيونية بالعنصرية فى ديسمبر ١٩٩١.

وهذا الجو فى مجمله منذ المؤتمر الثانى ضد العنصـرية عام ١٩٨٣ هو الذى أجل التفكير فى عقد مؤتمر ثالث حتى بداية القرن الواحد والعشرين.

## ثانيا: الترتيبات والقضايا المطروحة على المؤتمر العـالمى ضد العنصرية:

**٢-١ التمهيد :** أعقب تحرير جنوب أفريقيا وصـدور دستورها الديمقراطى الجديد وقيام برلمانها الانتقـالى عـام ١٩٩٤ والجو العالمى الذى أحاط بوجود نلسون مانديلا على رأس الدولة الجديدة إلى اتجاه البعض للتفكير فى عقد مؤتمر عالمى جديد يراجع الصيغة التقليديـة للعنصـرية والتمييـز العنصرى. ويمكن القول أيضا أنه كان لابد من البحث عن كبش فداء جديد لمقولات العنصـرية بعـد سـقوط نظـام الآبارتهيد والحديث كثيرا فى نفس الوقت عن سـوء علاقـة "الشمال" العالمى "بالجنوب" وتعدد مظاهر اضـطهاد أبنـاء الجنوب فى بلدان الشمال مقترنة بافكار وممارسات عنصرية صارخة. وارتبط ذلك بالنزعات المعادية للعمال "الأجانـب" فى أوروبا فضلا عن التوترات الدينيـة، وأفكـار صـراع الحضارات التى بدت داعمة للأفكار العنصرية هنا وهنالك.

على المستوى العالمى بدا تمركز الرأسـمالية العـالمى مقترنا بالقول "بنهاية التاريخ" أو توقفه عند تفوق الرأسمالية وقيمها الليبرالية ، واستعادت هيمنتها المركزية فيمـا سـمى بعملية العولمة ذكريات تفوقها وصورتها المتميزة عن نفسها عند نشوئها بامتدادها فى العالم استعمارا وامبريالية، وقيمـا لرسالات الرجل الأبيض الحضارية والمسيحية وما تلاها من

تصدير التحديث والتكنولوجيا... الخ.

وقد كان ذلك فى صيغ عنصرية دفعت أطرافا منها فـى موجتها الأولى لحروب النازية والفاشـية العالميـة، لكـن الموجه الثانية ترتبط بعولمة مركزية لا تتعدد فيها الأطراف المتنافسة على نحو ما كانت الموجه الأولى، وتشيع حولهـا هذه المرة موجات من الفكر الإنسانى عن حقـوق الانسـان وتخفيف الفقر؛ تخفف بصدورها من "الشمال" أساسـا وقـع التوجه "العنصرى" داخل معسكر العولمة ولو ظاهريا.

وقد أدت انعكاسات النظام العـالمى نفسـه، وسياسـاته الاقتصادية والاجتماعية تجاه بلدان الجنوب إلى انمـاط مـن "الإفقار" والتدهور الثقافى والتعليمى والتفتـت الاجتمـاعى، جعلت الأوضاع فى بلدان الجنوب تشـهد انهيـارات غيـر مسبوقة ويرتبط كل منهـا بظـواهر اجتماعيـة ذات جـذر اقتصادي وسياسى لا يمكن تفسيره إلا بطبيعـة التحـولات الاجتماعية وخلل البنية الاقتصادية المندمجـة - هامشـيا - بالنظام الرأسمالى العالمي ومؤسساته. لكن بدلا من معالجـة الموقف فى جذوره تلك، شاع التفسير بالنزعـات العرقيـة، والتعصب الدينى، والتخلف التقنى، بل وأحيانا الفكـرى، أى أنها استعادة لترسانة التفسيرات العنصرية وشبه العنصـرية

التى ارتبطت  ببداية التفوق الرأسمالى على صعيد عـالمى. وأدت الصراعات المحلية حول تجارة السـلاح، والمعـادن النادرة، بل والتجارة المحرمة فى البشر والأطفال، بل ودفع الاقتتال بين العملاء المحليين، باسم الاهداف الانسانية، إلـى رسم "صورة الآخر" غير الأوروبى مرة أخرى مثل صـورة الرقيق وانسان المستعمرات  منذ قرنين. لكن الصراع هـذه المرة يقع كثيرا بين قوى محلية لصالح القوى الكبرى.

فى ذلك كله تم تصدير ما يحدث وكأنه  حالة من شيوع العنصرية والتمييز العنصرى وعدم التسامح فى ساحة بلدان الجنوب، واصبحت "رياح العنصرية" والممارسات التمييزية هى التفسير الاكثر شيوعا لمشاكل بلدان الجنـوب؛ وليسـت كمشاكل اجتماعية ناتجة عن انعكاسات "التمـايز العـالمى" لبلدان الشمال. وسوف يتضح ذلك من قراءتنا التالية لترتيبات وقضايا المؤتمرات  التحضيرية للمؤتمر العالمى فى ديربان ٢٠٠١ حيث تتحول الاجنـدة الاجتماعيـة لشـعوب بلـدان الجنوب إلى أجندة عنصرية تنقلب خلالها المائدة على رءوس هذه الشعوب التعيسة. والملفت للنظر هو أن الإعداد للمؤتمر العالمى ضد العنصرية تقوم به المفوضية السـامية لحقـوق الانسان بالامم المتحدة. وبنـزوع  "انسـانى" فعلـى لـدى

المفوضة السيدة مارى روبنسون التى حملت الفكرة منذ بداية عملها عام ١٩٩٧ وأصدرت مع مانديلا "بيان رؤيـة" فـى اكتوبر عام ٢٠٠٠ بمساندة ثـابومبيكى كـرئيس لجنـوب افريقيا، وتوقيع ٧٤ رئيسا وشخصية عالمية أخـرى حـول "الأسرة الانسانية" والتعاون الدولى ضـد انتهاكـات حقـوق الانسان وويلات العنصرية والتمييز العنصرى.

واعقب ذلك أو ارتبط به تنظيم الاجتماعـات الاقليميـة لمعالجة قضايا "العنصرية والتمييز العنصرى وكره الاجانب وما يرتبط بذلك من تعصب".

وفضلا عن لجان الخبراء التى اجتمعت طويلا فى إطار مفوضية حقوق الانسان، فقد عقدت اجتماعات إقليمية علـى مستويات ثلاث : حكومية (وزارية)، وخبـراء، ومنظمـات غير حكومية.

وتضم وثائق الامم المتحدة الآن إعلانات وبيانات ممثلى هذه المستويات وهى المجموعة الأوربية : أكتوبر٢٠٠٠) - مجموعة شرق أوربا (نوفمبر –ديسمبر ٢٠٠٠) دول شرقى ووسط آسيا (بانجوك سبتمبر ٢٠٠٠ طهران فبراير ٢٠٠١) المجموعـة الافريقيـة بتسـوانا ينـاير ٢٠٠١ - داكـار ٢٠٠١/٢/٤) مجموعة أمريكا الجنوبية والوسطى (نـوفمبر

٢٠٠٠) تقرير من منظمات الامريكتين (ديسمبر ٢٠٠٠).

وقد حددت لجان الأمم المتحدة طبيعة الاسئلة التى يجـب أن تجيب عليها كل مجموعة إقليمية سواء كانوا من الوزراء أو الخبراء أو المنظمات غير الحكومية، فيما يعتبر "جـدول أعمال" أو يمثل القضايا التى سينشغل بها المؤتمر العـالمى ضد العنصرية فى سبتمبر ٢٠٠١. وهذه النقاط هى :

١ - تصوير الظاهرة وظروفها.

٢ - الأسباب التى أدت إليها.

٣ - ضحايا ظاهرة العنصرية.

٤ - المعالجات الوقائية.

٥ - برنامج العمل.

## ٢-(٢)المجموعات الاقليمية ، قضاياها ومشكلاتها :

سوف نستعرض هنا أهم ما جاء فى وثـائق اجتماعـات المجموعات الاقليمية المختلفة تمهيدا للمؤتمر العالمى، حيث اجتمعت هذه المجموعات بالتنسيق مع المفوضـية السـامية لحقوق الانسان، وقد توفرت وثائق اجتماعات المنظمات غير الحكومية فى كل الحالات نتيجة اهتمامنا برؤيتهـا لمشـاكل شعوبها ، كما توفرت أحيانا وثائق الاجتماعات الحكومية أو

الخبراء حيث ساعدت فى تعميق مدى الرؤيـة لعمـق هـذه المشاكل وتعبير المستويات المختلفة عنها. بل وأحيانا كـان هناك وثائق لمجموعات ذات طابع خـاص ضـمن الإطـار الإقليمى حرصنا على عرضها لأهميتهـا مثـل "الاجتمـاع التشاورى للمنظمات اليهودية" حول العـداء للسـامية فـى ستراسبورج مارس ،٢٠٠٠ واجتماع المجموعـة العربيـة كمنظمات غير حكوميـة فـى عمـان - فبرايـر ،٢٠٠١. وطبيعى أن نتوقع انعكاس نتائج هـذين الاجتمـاعين علـى أعمال مجموعتيهما الإقليميتين، فى أوروبـا (ستراسـبورج) وآسيا (طهران).

## ٢-٢-١ المجموعة الأوربية :

رغم القلق من أن يكون المعسكر الغربى بصـدد إلقـاء مشاكل "العنصرية" وصور التمييز العنصرى فـى ملعـب بلدان الجنوب، كما يبـدو الأمـر فـى تصـوير المشـاكل الاجتماعية ضد المرأة واللاجئين والمهاجرين .. الخ. على أنها ضمن صور التمييز العنصرى فى بلدان الجنوب، إلا أن استعراض أعمال الاجتماعات الأوربية يصور أيضا مـدى القلق الأوربى على "البيت الداخلى" وقيمـه الخاصـة عـن

الديمقراطية والفردية وحتى علاقته "بالآخر" لاستغلاله بدون ألم أو مشاكل مثل الحال مع "المهاجرين" والعمالة الاجنبية... الخ.

هناك أيضا الاعتماد الأوربى على بقاء وضع الهيمنة فى صياغة المواثيق الانسانية "الدولية" دون تناقض ظاهر معها. وربما كان ذلك وراء انعقاد مؤتمر أوروبى خاص للتحضير لأعمال المؤتمر العالمى ضد العنصرية،عقد فى ستراسبورج بفرنسا فى اكتوبر ٢٠٠٠ تحت شعار خاص "الكل مختلـف الكل متساو". ليسبق أعمـال المـؤتمرات النوعيـة وغيـر الحكومية الأوربية التى جرت للتحضير تحديـدا للمـؤتمر العالمى.

وكان أهم هذه الاجتماعات التحضيرية الأوربيـة غيـر الحكومية التى عكست بشكل اكبر الهمـوم الأوربيـة، بـل والاكثر ديمقراطية ووعيا "بالحالة الأوربيـة" هـو اجتمـاع "منتدى المنظمات غير الحكومية الأوربية" ضد العنصـرية" فى ١٠/١٠/٢٠٠٠ فى استراسبورج. وقد ضـم الاجتمـاع ٢٥٠ ممثلاً للمنظمات الأوربية. ويلفت النظر فـى وثائقـه التأكيد على النقاط التالية :

- يضم إلى شعارات المؤتمر العالمى عن عدم التسـامح

وكره الأجانب، مسائل رئيسية أخرى عن العداء للسـامية، وفوبيا الاسلام Islamophobia (أى كرهه)وعـدم التسـامح الدينى.

ويربط ذلك بمخاطر مأسسة هذه الظواهر؛ الناتجة فـى رأيهم لا عن أوضاع اجتماعية اقتصادية وإنما عن مـذاهب وسياسات ما يسمى بالتفوق العنصرى والاستبعاد (التقريـر عن المؤتمر) وتعلن هذه المنظمات قلقها أيضا مـن نجـاح أحزاب سياسية أوربية فى انتخابات ديمقراطية وهى تتبنـى وتنمى مثل هذه الايديولوجيا العنصرية، التى تمتد لتجسداتها الأخرى فى بزوغ القوميات المركزية القائمة على العرقيـة والمتجهة إلى سياسات التطهير العرقى فى وسـط أوروبـا والبلقان.

- يتخذ الاجتماع موقفا طيبا من قضـايا التمييـز ضـد المهاجرين واللاجئين وسياسات الحد من الهجرة أو تضـييق إجراءات التزام الحكومات بحماية اللاجئين والمهاجرين، بل وينبه لخطر المناظرات الدائرة حول الهجرة.

- وإلى جانب ذلك يحدد البيان والتقرير الفئات المعرضة للتمييز مثل المـرأة وذوى التوجـه الجنسـى والمسـنين والمعوقين والتمييز على أساسـى اللغـة والـدين والـرأي

السياسى.

- يرجع التقرير الأوربى اسباب كثير من هذه المظـاهر إما لتاريخ الاستعمار وتجارة الرقيق وإنكار الهولوكوست أو الواقع الراهن وأنماط العولمة وسياسات المؤسسات الماليـة والتجارية الدولية التى تؤدى إلى تدهور الاقتصـاد والحالـة الاجتماعية "فى بلدان كثيرة" وتدفع الحكومات إلى اجراءات تعميق حالة الإقصاء الاجتماعـى لجماعـات معرضـة للتهميش. ويلفت النظر إلى أن العنصرية الناتجة عن ذلك - تهدد المجتمعات الديمقراطية فى قيمها الاساسية.

- يصيغ الاجتماع مجموعة توصيات هامة، تفيـد فـى انشطه مراجعة الموقف الأوربى، وهى تتعلق بالتعليم خاصة بالنسبة للتسامح الـدينى والمواثيـق الخاصـة بالمهـاجرين (١٩٩٠) وقرارات منظمة العمل الدولية، وتعويض ضـحايا العنف بل ويدعم ميثاق الاحزاب السياسية الأوربيـة ضـد التمييز العنصرى ومذهبية التفرقة العنصرية، ويـدافع عـن فكرة التعدد والتداخل الثقافى.

- يهتم التقرير فى جانبه العملى بمشاكل العمالة والهجرة ومخاطر النزوع القومى التمييزى، وذلك فى مواقع مختلفـة من التقرير ولكنه يبرز فى أكثر من موقع مشكله اسـتمرار

تعرض اليهـود للاضـطهاد وضـرورة التـذكير بوقـائع الهولوكوست ومحاسبة بل ومعاقبة أى إنكـار أو نفـى أو مراجعة للهولوكوست (فقرة ٤٥- التوصيات).

وقد ضمت إلى أعمال المجموعـات الأوربيـة أعمـال اجتماع "نوعى" منفصل عقدته المنظمات اليهودية من أوروبا وأمريكا فى ستراسبورج أيضا (مـارس ٢٠٠٠) "كاجتمـاع تشاورى حول "العداء للسامية فى أوروبا اليـوم.." وذلـك بالتنسيق مع المجلس الأوربـى وحضـور أكثـر مـن ٢٥ شخصية يهودية أو مسئول أوربى، بيـنهم سـكرتير عـام المجلس الأوربى ورئيس اللجنة الفنيـة للاعـداد للمـؤتمر الأوربى حول الاختلاف والمساواة.. تركز الاجتمـاع علـى اعادة التذكير بالعنصرية الأوربية التى أدت إلى الهولوكوست مؤكدا أن "اليهود مازالوا يعانون مـن التعصـب المسـتمر ضدهم وأنهم ضحايا عداء متجذر ضد السامية فـى معظـم الدول الأوربية ودول أخرى" وأنه تمارس حـديثا أعمـال عدائية ضد مقابرهم ومعابدهم وممتلكاتهم".. الخ. وأن ثمـة أحزاب سياسية مازالت تنجح فى الانتخابات وهى تحمل مثل هذه الافكار المعادية للسامية، ومن هنا يحملون الحكومـات الأوربية والمنظمات غير الحكومية مسـئولية عـزل هـذه

القوى السياسية وتشجيع دراسة التاريخ اليهـودى والتـذكير بوقائع المحرقة وإعداد هذه البـرامج والمواقـف الإيجابيـة للعرض فى المؤتمر العالمى ضد العنصرية.

## ٢-٢-٢ مجموعات أمريكا الوسطى والجنوبية:

يتعرض التركيب العرقى فى أمريكا اللاتينية لتعقيـدات عديدة تتحول فى النهاية إلى مشكلات اجتماعية مزمنة، وقـد انعكس ذلك بشكل جيد على وثائق الاجتماعات التى عقـدت لمنظمات أمريكا الوسطى والجنوبية بحيث بدا الوعى بالبعـد الاجتماعى للمشكلة أكثر وضوحا من مجرد البعد العنصرى. وقدمت هذه الاجتماعات فى المكسيك مرة (نـوفمبر ٢٠٠٠) وفى سنتياجو (شيلى) مرة أخرى (ديسمبر ٢٠٠٠) تفسيرات معمقة للتقسيم الاجتماعى ونتائجه علـى قاعـدة الاقتصـاد السياسى والتاريخ الاجتمـاعى، بـل وحـددت مسـئولية اقتصاديات العولمة ونظم الحكم القائمة فى امريكا اللاتينيـة بما يقدم نصا متميزا للمؤتمر العالمى ضد العنصـرية عـن الأبعاد الفعلية للتمييز الاجتماعى والعنصرى على السواء.

وقد بدأت المجموعات الامريكية اللاتينية بيانها باستنكار موقف حكوماتها التى ترفض فـى اجتماعاتهـا (١٢ دولـة

بالبرازيل فى سبتمبر ٢٠٠٠) الاعتـراف بوجـود مشـاكل عنصرية أو تمييز عنصرى فى أمريكا الجنوبية "بما يؤدى إلى إنكار الانتهاكات الخطيرة التى ترتبط بعـدم المسـاواة والافتقاد إلى الحقوق الأساسية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيـا". ومن هنا كان انطلاق المجموعة الامريكيـة اللاتينيـة مـن "أهمية توفر الارادة السياسية لمواجهة العنصرية ومعـاداة السامية وكره الآخر واحترام التوجه الجنسى"، ذلك أن هـذه الظواهر فى تقديرهم "موروثـة مـن الفـتح والاسـتعمار والاسترقاق والهجرات المتتابعة خلال خمسة قرون، وتتحدد الفئات المضطهدة فى رأى المنظمات الامريكية اللاتينية فـى الآتى : حوالى ثمانين جماعة من الشعوب الاصلية أو السكان الأصليين فى المكسيك وأمريكا الوسطى- ومـن الأصـول الافريقية من ناتج تجاره الرقيق، وذوى الأصـل الأسـيوى والمهاجرين تاريخياً إلى امريكا اللاتينية مثل الأسبان واليهود واللبنانيين والاتراك والهندوس وكلهم يخضـعون لمظـاهر التمييز العنصرى، وتعرضوا للحـروب الطائفيـة، وخـلال معالجة الانتفاضات حدثت أنـواع مـن التراتبيـة والعـزل الاجتماعى. وبـرزت علـى السـطح مشـاكل المخلطـين (الميتيزو) و الأقليات، من الغجر والروما.. الخ.

ويضاف إلى هؤلاء فئات أحدث نتيجة التمييز على أساس دينى، أو بسبب الاختيارات الجنسية، أو الاعاقة أو السـن أو الحاجات الخاصة أو مرضي الإيدز..

وفى تحليل إطار السياسات التى تـودى إلـى اسـتمرار مظاهر التمييز بـين الفئـات الاجتماعيـة ذكـرت الأوراق الصادرة عن المجموعات الامريكية اللاتينية أن ثمة إنكـار للتعدد الثقافى القائم فى المجتمع بينما تعتمد حكومات أمريكا اللاتينية مصطلحا مضللا عن "الديمقراطية العنصـرية R.D بينما يسهم ذلك فى إعادة إنتاج الانماط العنصرية بما يجعلها "عنصرية بنيوية" أو "مؤسسـية تعبـر عنهـا التشـريعات والاجراءات البوليسية لتثبيت عمليـة الاسـتبعاد وتهمـيش الشعوب الأصلية فى هذه البلاد.

ويساعد على استمرار هذه الأوضاع فى تقدير المجتمعين "النموذج الاقتصادى" السائد فى أمريكا اللاتينية كصورة من صور الليبرالية الجديـدة، وتطبيقـات العولمـة والتـدهور الاقتصادى، وسياسات السوق والخصخصة التـى تفرضـها الشركات متعددة الجنسية التى تطبق بنفسها إجراءات التمييز، ليس فقط ضد الاقليات الأثنية وإنما ضد فقـراء الأغلبيـة المخاطة (الميتيزو). وإزاء كل هذه الظواهر وأسبابها يطالب

المجتمعون بمعالجات بنيويـة أيضـا سـواء فـى مفهـوم الديمقراطية التى تعترف بالحقوق الأساسية الجماعية ووقف مصادر نشر الايديولوجية العنصرية عن طريق الإعـلام أو التعليم، كما يطالبون بالمساواة للشعوب الاصلية ومثلهم ذوى الأصول الافريقية، وينبهون لضرورة وقف سياسـات إبـادة الجنس عرقيا واقتصاديا، ضد الأقليات والمهاجرين والمـرأة والاطفال والجنسيين وتطوير الثقافـات المحليـة واحتـرام التنظيمات الخاصة بهذه الثقافـات عـن طريـق الدسـتور والتشريع والاعتراف بالتنوع الثقافى، واعتبـار الاجـراءات العنصرية جرائم ضد الانسانية، بـل ويطـالبون بتعـويض المضارين تاريخيا من هذه السياسات، ولن يتحقق ذلك فـى رأيهم إلا فى بينه اجتماعية جديدة وسياسات تدخليـة لـدعم التعايش والاصلاح التشريعى والتنمية.

## ٢-٢- (٣) المجموعات الآسيوية :

قدمت المجموعات الآسيوية للمنظمات غير الحكوميـة - وساعدتها لغة الاجتماعات الحكومية نفسها - مسحا شـاملاً لعدد من الظواهر ذات الطابع الخاص فى القـارة الشاسـعة والمتعددة الثقافات والأعراق (الاجتماع غير الحكـومى فـى

بانجوك ٢٠٠٠/٩/٥ وفى طهران، فبراير ٢٠٠١).

وتظهر بيانات الهيئات الحكومية وغير الحكومية شبه إجماع على عمق هذه المشكلات وإن اختلفت فى لغة العلاج. ومرة أخرى نشير إلى أن عددا كبيرا من المشكلات الاجتماعية رصدت فى مجال التمييز العنصرى بينما هى ذات بعد بنيوى فى التكوين الاجتماعى الذى رصدته معظم الأوراق جيدا، وإن كان هذا لا يمنع من وجود ايديولوجية عنصرية فعلا، ربطها الآسيويون ببعض النظم الاجتماعية الاقتصادية فى شرق وجنوب شرق القارة بينما لم ترصد أشد منها فى غرب القارة ونعنى العنصرية الصهيونية فى فلسطين.

يمكننا إيجاز أهم الظواهر التى عالجتها البيانات الأسيوية فى إطار العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح على النحو التالى :

أ - بدا الاهتمام بكشف الظواهر الكامنة فى بنيه المجتمعات الآسيوية مثل آثار الاستعمار والتنوع الثقافى الذى يجير لصالح التمييز لا التجانس، وأثر ذلك على استمرار سوء وضع الطوائف المعنية على أساس عنصرى RACIAL CASTES مثل المنبوذين UNTOUCHABLES وتعدد

أشكال ذلك فى عدد من الدول بما جعل عدد هؤلاء فى القارة يزيد عن ٢٤٠ مليون نسمة فى الهند ونيبال واليابان (الداليت - البوراكامين .. الخ)

ب - أثر الفقر الناجم عن برامج العولمـة وسياسـات التكيف الهيكلى، الأمر الذى ضاعف مـن صـور البطالـة والتهميش، وأدى بالتالى إلى مضاعفة ظواهر حتى لو كانت ذات أصل محلى مثل سوء وضـع الأقليـات أو الشـعوب الأصلية أو ظلم أغلبيات من قبل أقلية اقتصادية جديدة تابعـة للقوى الاقتصادية العالمية المتعددة والمتنافسة فى المنطقة.

جـ - من خلال هذه الظروف ترصد الوثائق تزايد حجم الهجرة والمهاجرين عبر حدود دول المنطقة أو إلى الخـارج مرتبطة بتجارة البشر HUMAN TRAFFICKING خاصـة من النساء والاطفال كخدم أو للاتجار في الجـنس (صـناعة الترفيه) أو العمل الرخيص، وهنا تتحول المرأة بوجه خاص إلى بضاعة (تأنيث الهجرة).

ء - تؤكد الوثائق أيضا على ظاهرة اللاجئين الناتجة عن اضطهاد الاغلبية أو الاقلية المتميزة وتضـيف إلـيهم فئـة "طالبى اللجوء" ومشكلات الدولة الثالثة أو الطرف المؤقـت مع كثرة المهاجرين، وخلال ذلك تتضـخم ظـواهر كـره

الأجانب واجراءات التخاص مـن المهـاجرين واللاجئـين، والاستغلال .. الخ.

هـ - تذكر الوثائق أيضا آثـار نزعـات ايديولوجيـة عنصرية أو دينية، مثل الوطنية العرقية (ماليزيا) أو علاقـة "الاسلاموفوبيا" الأوربية بمشاكل اللجوء والهجرة من وإلـى بعض الدول الأسيوية.

وهنا تذكر الوثائق بعض مراكز الاضطهاد السياسـي أو التحرر منه (تيمور الشرقية) فتشير إلى نضال شعوب بـابوا الغربية وبوجنيفيل وشمال شرق الهند وسيريلانكا، ومنـاطق أخرى فى القارة، يذكر منها فى أماكن منفصلة حق الشـعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

و - ركزت مقترحات العلاج لهذه الاوضاع على احترام المواثيق الدولية وضرورة اتخاذ اجراءات تشـريعية داخـل الدول التى تزعم الاعتراف بالمشاكل وتصـدق علـى هـذه المواثيق، كما جرى التأكيـد علـى دور وسـائل الاتصـال والمنظمات غير الحكومية، والسـماح بالتنظيمـات النقابيـة للمهاجرين ومساواتهم فى التقاضى والشكوى مع المواطنين، فى إشارات غير معلنة للوضع بالنسبة للآسيويين فى بلـدان الخليج.

- وفى إطار المجموعة الآسيوية انفـردت المجموعـة العربية بعقد اجتماع خاص في عمان (فبراير ٢٠٠١) نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع مفوضيه حقوق الإنسـان بالأمم المتحدة، ركز المجتمعون فيه بالطبع علـى القضـية الفلسطينية وأشكال التمييز العنصرى التى تمارسها اسـرائيل مرتبطة بالايديولوجيا الصهيونية، وطالبت المنظمات العربية باحياء قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذى أُلغـى عام ١٩٩١ والالتزام باتفاقية جنيف الرابعة وتوفير الحمايـة الدولية للشعب الفلسطينى حتى ينال حريته ومحاكمة مجرمى الحرب الاسرائيليين. أما بالنسبة للقضايا الاجتماعية الأخرى فقد دعا الاجتماع إلى حـل مشـاكل الجماعـات الإثنيـة والطائفية فى الوطن العربى، وعدم التمييـز تجـاه العمالـة المهاجرة والغاء نظام الكفيل المعمول به فى بعض البلـدان العربية كذلك حل مشكلة عديمى الجنسية (البدون) واحتـرام حقوق المواطنة.

## ٢-٢-٤ المجموعة الأفريقية

انتهت المجموعات الأفريقية مبكرا من الإعداد للمـؤتمر العالمى ضد العنصرية وطرح تفسيرها لمشاكلها فى إطـار

هذا المؤتمر، وترتيب الحملة للمطالبة بالعلاج من الخـارج والداخل على السواء. عقدت مجموعة من الخبراء ندوة حول موضوعات المؤتمر بالقرب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيـا ومنظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا - أكتوبر ٢٠٠٠، كما عقدت مجموعة منظمات غير حكومية ذات طابع استشـارى اجتماعا فى بوتسوانا قرب جنوب أفريقيا مقر المؤتمر فى ٩ يناير ٢٠٠١ وتبع ذلك اجتماع للمنظمات غير الحكومية ثـم الوزراء الأفارقة المعنيين فى داكار حول ٢٠ ينـاير ٢٠٠١ أيضا، ومن ثم توفرت أكثر من وثيقة للتعبير عـن الهمـوم الأفريقية. وقد أتـيح لـى أن أحضـر اجتمـاع بوتسـوانا الاستشارى ممثلا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وهو الذى بدأ أكثر ثراء بالمناقشات الحرة عن مشكلات القارة، وسـهل متابعة بقية الوثائق والمواقف الأخرى، خاصة وأنها كانـت تضم بعض الحضور العربى من بلدان شمال القارة.

من خلال جملة هذه الوثائق نستطيع أن نجمل توصـيف الأفارقة للمشكلات الأفريقية العربية على النحو التالى:-

أ-الإطار التاريخى للمشاكل العنصرية الأفريقية: اتفقـت معظم الوثائق على ربط جـذر المشـاكل العنصـرية فـى المجتمعات الأفريقية بتاريخ الاستعمار واسـتغلال الثـروات

وعزل الجماهير الأفريقية عن ثرواتها بما ضاعف من ايقاع التصارع داخل المجتمعات على أسـاس عرقـى أو عبـر النزعات القبلية المحلية، كما أدت تجارة الرقيق إلى تعميـق المشاعر العنصرية تجاه الأجنبى أو المستغل المحلى .

ب- وقد أضطرد تأثير العنصر الخارجى حتى بات واقعا حديثا حيث أدى التقسيم الاستعمارى إلى صراعات الحـدود والحملات ضد المهاجرون واللاجئين باسم الوطنية أحيانـا، ورد فعل لمشكلات الأرض والتهميش أحيانا أخرى، ودعـم النفوذ الخارجى هذه الصراعات بتجـارة السـلاح وضـغط المديونية ومساندة نظم الآبارتهيد وتأييـد نخـب عسـكرية مضادة للتطور الديمقراطى. وفى إطار سياسـات العولمـة والمؤسسات المالية الدولية، أدت نظم التجارة العالميـة إلـى انهيار أسعار المواد الأولية، ومزيد من الإفقار بـين القـوى المهمشة.

جـ-أثارت مشكلات العرقية وتجارة الرقيـق، أفكـارا متنوعة عن ضعف دور الدولة فى أفريقيـا ممـا أدى إلـى الصراعات الاثنية (العرقية) وافتقاد معـالم المواطنـة بـل ووصولها إلى حد موجات إبادة الجنس فى رواندا وبورنـدى مثلا، وفى تقدير البعض أنه كان من الممكن أن يكون التعدد

العرقى تنوعا اجتماعيا ضمن ظواهر تنشيط المجتمع المدنى قبل تحولها إلى "إيديولوجية صراع". وصمم البعض على الوصول بمشاكل العرقية إلى أوضاع راهنة فى السودان وموريتانيا والكمرون باعتبارها مشاكل عن الرق وتجارة الرقيق فى هذه البلدان من وجهة نظر عدد من المنظمات الحكومية الحضور.

ء-يرتبط بمشكلات العرقية أيضا عدد من المشكلات المتعلقة بالتمييز بين العرقيات على أساس عنصرى تنعكس بشكل حاد على وضع اللاجئين والمهجرين أو العمالة المهاجرة خاصة فى منطقة الجنوب الأفريقى وغرب أفريقيا، فى ظل افتقاد علاقات اقليمية منظمة. وقد امتدت مناقشات هذه المسألة أيضا إلى ابناء أفريقيا فى الدياسبورا الأمريكية من جهة واضطهاد العمال الأفريقيين والعرب المهاجرين إلى أوروبا بدون أية ضمانات أو حقوق انسانية بما يشمل نزيف العقول الأفريقية نفسها دون تعويض.

هـ-ارتبط بمعالجة آثار سياسات الإفقار فى أفريقيا أشكال التمييز الواقعة على الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضا للفقر، وبرزت هنا مشكلات المرأة والطفولة الأكثر تهميشا فى المجتمع واستغلال المرأة فى العمالة الرخيصة أو

القطاعات الاقتصادية غير المنظمة فضلا عـن اسـتغلالها الجنسى وفى تجارة الجنس، كما يتعرض الأطفال للاستغلال الجنسى، بل وأصبحوا يشاركون فى الصراعات العرقية فيما يعرف "بالأطفال المحاربين". وينتج عن التمييز ضد المـرأة انتشار الأمراض الفتاكة مثل الإيـدز، والجنسـية المثليـة، فتكونت فى المجتمعات الأفريقية فئات عريضة يجرى عزلها والتمييز ضدها دون معالجة، بل ونشأت دعاوى الاعتـراف بما يسمى بحرية "التوجه الجنسى" فى مثل هذه المجتمعـات، وانتهت الشركات الاحتكارية الغربية بالتمييز ضد الأفارقـة فى تيسير أدوية العـلاج وقصـر الـرخيص منهـا علـى الأوربيين.

و-اثيرت المسألة الدينية والثقافية على المستوى الأفريقى مرتبطة بتاريخ الكنيسة التمييزى فى أفريقيا وانحيازها إلـى "رسالة الرجل الأبيض الحضارية"، وإن كانـت تعمـل الآن على معالجة هذا التاريخ بمواقف حديثـة متجـددة، وعلـى العكس سجل على المجتمعات الإسلامية الإساءة لمـوروث الإسلام "الجهادى" ضد الاستعمار لتصـبح بعـض الـبلاد الإسلامية فى القارة مجالا لتمييز دينى وثقافى ملحوظ ضـد أقاليم أو فئات مثل المرأة أو الأعراق غير العربيـة.. الـخ.

وذلك نتيجة تطرف الجماعات الإسلامية أو بعض القيـادات السياسية. وهنا ذكر الـبعض حالـة السـودان وموريتانيـا والجزائر والمغرب، بل وبعض مجتمعات الثقافـة التقليديـة القوية فى غرب وجنوب أفريقيا.

ز-فى إطار صيغ المعالجة المطروحة ركزت الوثـائق الحكومية على مشكلة الديون وسياسات العولمة، وضـرورة التفكير فى وسائل "التعويض" عن مرحلة تجـارة الرقيـق، وعدم ازدواجية مبادئ حقوق الإنسان، وقد امتـدت مسـالة التعويضات فى أكثر من ساحة أفريقية لتعـويض الشـعوب الأفريقية عن فترة الاستعمار والآبارتهيد واستغلال الثروات، وطالب البعض بضرورة اعتذار أوروبا عن تلك الممارسات، كما طالب آخرون بتوقـف ذوى الأصـول العربيـة عـن ممارساتهم التمييزية فى موريتانيا والسودان، وأكد الكثيرون على اعتبار ظاهرة الرق أو أى ممارسة لها مـن الجـرائم المضادة للإنسانية.

## ٣-مشروع الإعلان العالمى ضد العنصرية ٢٠٠١

أعدت مفوضية حقوق الإنسان المكلفة بمسئولية الإعـداد للمؤتمر العالمى ضد العنصرية مشروعا للإعـلان العـالمى

وبرنامج العمل المزمع إصداره عن المؤتمر فى ديربان فـى سبتمبر ٢٠٠١. ويعتبر "المشروع" الأولى – مارس ٢٠٠١ من وجهة نظر المفوضية خلاصة للوثائق التى صدرت عن الاجتماعات الإقليمية المختلفة حتى ذلك الحين كما يذكر ذلك عند بنٌد وآخر فى المشروع الذى يتضـمن "الإعـلان" فـى حوالى سبع صفحات وبرنامج العمل الذى يضم ١٠٨ فقـرة فى حوالى ٢٠ صفحة. ونحن لن نلخص هنا فقرات الإعلان وبرنامج العمل بسهولة الإطلاع عليه لمن يرغب فى ذلـك؛ فضلا عن أنه مازال فى مرحلة المقترحات المقدمـة لقمـة ديربان، ولذا سنكتفى ببعض الملاحظات التى تقود لقراءته أو أية نصوص يتطور اليها من وجهة نظرنا بالطبع، بما فـى ذلك الإيجابى منها والسلبى:-

أ-ينطلق الإعلان بالنسبة لطبيعة مواجهته للعنصرية من روح "بيان الرؤية" الأول للمؤتمر الـذى صـاغته مـارى روبنسون ومانديلا عن "الأسرة البشرية الواحدة" التى تتطلب مبادئ المساواة والمشاركة وفاعلية المجتمع المدنى فى عملية تقدم الحضارات والثقافات، وأنه لا يجب النظر إلى التنـوع الإنسانى باعتباره تهديداً بل أمرا حسنا يبعث على الإثـراء المتبادل (فقرة ٢).

ب-رغم مخاطر العولمة التى أكدتها معظم وثائق الأقاليم المختلفة إلا أن الإعلان يراها "قـوة جبـارة وحيويـة لهـا امكانات للمساعدة على تحقيق هدف التنمية ... مع الحاجـة لادارتها على النحو الملائم لتجنب الاتجاهـات السـلبية ... الخ". وقد أدى به ذلك إلى تجاوز الكثير من مشاكل الشعوب والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعولمة والتى وضعت تحت مظلة التمييز العنصرى هكذا بشـكل مطلـق، اللهم إلا التوصية بدراسة آثاراها.

جـ-وإزاء تجاهله للتأكيد علـى سـلبيات العولمـة أو محوريتها فى خلق المشكلات داخل المجتمعـات الإنسـانية؛ فإنه نظر لأدواتها من المؤسسات الماليـة والبنـك الـدولى كشريك فى عملية التنمية ومعالجة مشكلات الأقليات والفئات الفقيرة عن طريق المشاركة فى القرارات الاقتصادية.. الـخ وهذا مفهوم يختلف عن كل أدبيات إدانة دور هذه المؤسسات المالية فى بلدان الجنوب.

ء-أدى به ذلك أيضا إلى تحميـل المؤسسـات الوطنيـة والأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام والتعلـيم لكثيـر مـن المسئوليات، وان كان من جهة أخرى قد أكد علـى أهميـة احترام مبادئ حقـوق الإنسـان الاقتصـادية والاجتماعيـة

والثقافية، والحكم السديد وتنشـيط دور المنظمـات غيـر الحكومية والشباب والمساواة بين الرجـل والمـرأة.. الـخ، والتنبيه لمخاطر التكنولوجيا الحديثة فى بثَ مظاهر التمييـز العنصرى وخاصة الأنترنيت.

هـ-نبه الإعلان لمشكلات عديدة فى القارات المختلفـة مثل مشكلة السكان الأصليين، والاتجار فى البشـر والنسـاء والأطفال خاصة، وبعض مشكلات جزئيـة مثـل الغجـر، وخصص فقرة خاصة (٤٧ فى البرنامج) للاعراب عن قلقه من زيادة معاداة السامية والأعمال العدائية ضد اليهود فـى مختلف انحاء العالم.. ونمو حركات العنف والعنصرية تجاه الطائفة اليهودية". وقد اتبع ذلك بفقره يحذر فيها مـن كـره الإسلام (الاسلاموفوبيا) والأعمال الموجهة ضـد العـرب.. دون إشارة للمنطقة العربية أو الفلسطينية ..، وكـان يمكـن اضافة ذلك عند معالجته لمسألة اللاجئين فى الدول المختلفة، ولكنه بدا مرتبكا حين أكد على العمل لعودتهم لأوطانهم فـى فقرة، والتوصية بتوطينهم فى أوطانهم الجديـدة فـى فقـرة أخرى (فقرة ٦٣ من برنامج العمل).

و-أثار البيان مسألة التعويضات عـن تجـارة الرقيـق ترضية للصياغة الأفريقية، كما أكد على مسئولية الدول عن

متابعة مظاهر التمييز العنصرى أو الاسترقاق عـن طريـق التشريع ومؤسسات المراقبة والتحقيق الحكومية والأهلية.

ز-لم يلح البيان بقدر كاف على الإجراءات التنفيذيـة إلا بالتوصية بالتصديق على العهـود الدوليـة ضـد التمييـز العنصرى أو ضد المرأة والطفل.. الخ وان أكد على المحكمة الجنائية الدولية لتجريم أعمـال التمييـز، وأوصـى بلجـان المتابعة التى تبدأ بلجنة رئاسية من أعضاء المؤتمر وتنتهـى بآليات للرصد وجمع المعلومات فى إطـار اللجنـة القائمـة لمناهضة العنصرية منذ صدور العهد الجديد ضد التمييـز العنصرى عام ١٩٦٦.

**تعقيـب:**

ثمة بعض الملاحظات على مراحـل الإعـداد للمـؤتمر الدولى ضد العنصرية حتى مشروع إعلانه النهائى (مـارس ٢٠٠١).

أ-قد تكون دوائر العولمة قد نجحت فى وضـع الحشـد الهائل من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافيـة لبلـدان الجنوب فى سلة العنصرية والتمييز العنصرى "داخل" هـذه البلدان، لتخفيف الهجوم على مسئولية بلدان الشمال وسياساتها

وموجات العنصرية التى تتفجر داخلها أو ضمن رؤاها لشـعوب العالم "الأخرى" وإمكانياتها فى التقدم. ونلاحظ ذلك من دراسـة نص مشروع الإعلان النهائى فى علاقته بما ورد فـى تقـارير التجمعات الإقليمية، الأمر الـذى سـيفرض علـى الحكومـات والمنظمات غير الحكومية من القارات الثلاث جهداً كبيـراً فـى ديربان لطرح قضاياهم مباشرة على المؤتمر رغم الجهود التـى بذلوها فى الاجتماعات الإقليمية.

ب-تبدو الجاليات اليهودية ناجحة فى وضع التمييـز ضـد اليهود كمسألة ضمن مشاكل الشعوب الحية وكـأنهم يعيشـون ظروف اضطهاد غير محدودة، بهدف محاصرة أيـة محاولـة عربية لإثارة الشكل العنصرى للدولـة اليهوديـة والصـهيونية وإجراءاتها ضد العرب الفلسطينيين. وحقوقهم المشروعة.

جـ-يمكن أن يؤدى ضعف حضور المشاكل العربية الكبرى سواء الفلسطينية أو الحصار، أو طبيعة الحملات المضادة للعرب والاتهام بالإرهاب، إلى تعرض العرب فى المـؤتمر لاتهامـات العداء للسامية أو تجارة الرقيق والتعصب الدينى. وقد يرجع ذلك لعدم اهتمام المؤسسات العربية حكومية وغير حكومية بالمشاركة الفعالة فى العمل الأفريقى الآسيوى والاهتمام الجـدى بقضـايا قارات الجنوب ومشاكل شعوبها الحقيقية.

# المصـــادر

١-United Nations Declaration on the elimination of All forms of racial Discrimination.١٩٦٣

٢-International convention on the Elimination of All forms of Racial Discrimination – ١٩٦٦.

٣-Vision Statement, by N. Mandela, Th. Mbeke, Mary Robinson / /٢٠٠٠.

٤-Preparatory meetings and activities at the international, Regional and national levels, Geneva – ١-٥ May ٢٠٠٠ ٢-Geneva ٢١ May – ١ June ٢٠٠١, Preparatory committee.

٥-Report of the European NGO forum for WCAR Strasbourg- ١٠ Oct – ٢٠٠٠.

٦-Anti Semitism in Europe today – declaration of concern and intent Strasbourg – ٢٧ March ٢٠٠٠.

٧-Statement of the meeting of NGO from Eastern and central Europe – Warsaw – Nov ١٥- ٢٠٠٠.

٨-Declaration of forum of NGOs and civil society organizations of the Americas, Santiago – chile – Dec ٢٠٠٠.

٩-Asia pacific seminar of Experts in preparation for WCAR – Bangkok – ٥-٧ September ٢٠٠٠.

١٠-مشروع إعلان الاجتمـاع التحضـيرى الآسـيوى (وزارى) للمؤتمر العالمى لمكافحـة العنصـرية والتمييـز العنصرى – طهران ١٩- ٢١ فبراير ٢٠٠١.

١١-Declaration of the Asia Pacific NGO forum. Tehran, Iran – Feb ١٧- ١٨ – ٢٠٠١.

١٢-البيان الختامى: من القدس إلى ديربان للقضاء على العنصرية الاجتماع التحضيرى للمؤتمر العالمى لمناهضـة العنصرية – عمان ٥-٨ فبراير ٢٠٠١.

١٣-Regional Seminar of Experts on the prevention of ethnic and Racial conflicts in Africa – Addis Ababa. ٦-٦ Oct ٢٠٠٠.

١٤-Declaration of the Botswana consultative meeting ٨-١٢ Jan ٢٠٠١.

١٥-Declartion of the African NGO forum Dakar ٢٠-٢١ Jan ٢٠٠١.

١٦-Declaration of the African Regional preparatory conference for WCAR – Dakar – ٢٤ Jan ٢٠٠١.

١٧-Draft Declaration and programme of Action of the world conference (WCAR) – preparatory committee Geneva ٦-٩ March ٢٠٠١.

## -٢-
## المجتمع الدولي والعنصرية الصهيونية

تتناول هذه الورقة إمكانيات استمرار مواجهة الصهيونية باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية، وفق المواثيق الدولية، خاصة في مرحلة الإعداد للمؤتمر العالمي ضد العنصرية المزمع عقده في ديربان بجنوب أفريقيا أول سبتمبر ٢٠٠١، وحيث يرصد الباحث التطورات السابقة على ترتيبات انعقاد مؤتمر ديربان ومصير قرار تشبيه الصهيونية، بالعنصرية فإنه يتبع ذلك بتناول مضمون الاجتماعات التحضيرية لهذا المؤتمر في مختلف المجموعات الإقليمية؛ ويلاحظ الجهد الصهيوني للالتفاف على أية محاولة لتجاهل "المشكلة اليهودية" باعتبارها عندهم مشكلة عداء للسامية من جهة وبالتالي تصعيب إمكانية مناقشة الربط بينها وبين العنصرية في الوقت الراهن من جهة أخرى.

**ومن ثم تتناول الورقة النقاط التالية:**

١-مصير المسألة العنصرية بعد الحرب الثانية.

٢-الإعلان العالمي ضد العنصرية ١٩٦٣.

٣-قرار الصهيونية / عنصرية ١٩٧٥ والغاؤه ١٩٩١.

٤-عاصفة العنصرية تهب على الجنوب في ظل العولمة.

٥-الصهيونية تلتف من جديـد - المـؤتمرات التحضـيرية لمؤتمر ديربان.

٦-المعالجة العربية.

٧-المقترحات المطروحة.

## أولاً: المسألة العنصرية بعد الحرب الثانية:

شهد العالم عقب الحرب العالمية الثانيـة موجـه حركـة التحرر الوطني على مستوي عالمي، بل وتجسداتها الكبـرى في المناطق الآسيوية مثل الهند والصين وفتنام من جهة وبدء موجه الاستقلال السياسي في القارة الأفريقيـة مـن جهـة أخري، وانقشعت مع انهيار النازية والفاشية موجـه العـزل العنصري لشعوب العالم - غير الأوروبي - باعتباره عالم التخلف الحضاري والدونية والفروق العنصرية. وبينما كانت شعوب الجنوب تربط ذلك بتخلصها من الاستعمار وتجـارة

الرقيق والاستغلال المنظم، كانت أوروبا تربطه بالتحرر من عنصرية النظام النازي الذي قاد العالم للحرب تحت شعارات "العداء للسامية"، واستغلال أو اضطهاد أو نفي مادون الجنس الآري بتميزه العرقي والتـاريخي .. الـخ. وقـد اسـتطاع المشروع الصهيوني أن يتحقق علي أرض فلسطين بإقامـة دولة إسرائيل مستفيداً من هذا الجو في أوروبا تحديداً، دافعاً العالم لتجاهل بعده الاستيطاني الإمبريالي من جهة، بل ونافيا بعده التمييزى في الدين والعرق والتاريخ من جهة أخرى.

وفي نفس الوقت تم تكثيف عداء الدول المستقلة حـديثا علي "النظام العنصري"- الآبارتهيـد فـي جنـوب أفريقيـا وروديسيا. ومرة أخري لم تقترن الحملة ضـد الممارسـات العنصرية لنظام الآبارتهيد، بأي تشبيه مع ممارسات "النظام الاستيطاني" في فلسطين إلا في بعض أطر حركـة التحـرر الوطني الأفرو آسيوية. فتدرجت إدانة الكيان الصهيوني من اجتماع بان دونج ١٩٥٥ مطالبين "بتطبيق قـرارات الأمـم المتحـدة بالنسبة لحقوق الشعب الفلسـطيني" إلـي اعتبـار إسرائيل ضمن قوي "الاسـتعمار الجديـد" فـي مـؤتمرات الشعوب الأفريقية الآسيوية (القاهرة -أكرا) ١٩٥٨ - ١٩٦٠

إلي اعتبارها "رأس جسر للاستعمار" في مؤتمرات كتلة الدار البيضاء (١٩٦١)

في هذا الجو وبهـذه الإمكانيـات السياسـية والإعلاميـة والأيديولوجية صدر الإعلان العالمي للقضاء علي العنصرية والتمييز العنصري في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كان يجـري الإعـداد وقتهـا لوضـع مواثيـق تنفيذيـة (بروتوكولات) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر في ١٩٤٨) بما أنتهي بالفعـل بميثـاق وبروتوكـول للحقـوق السياسية والمدنيـة، وكـذا ميثـاق للحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية (دون بروتوكول) عام ١٩٦٧. لكن لم تنجح المحاولة مع الاعلان العالمى ضد التمييز العنصـرى فصدر العهد الخاص به دون بروتوكول عام ١٩٦٦.

ولا ينكر هنا- ورغم كـل هـذه الموجـه التحريريـة والحقوقية- أن الغرب كان يشن حملاتـه ضـمن الحـرب الباردة علي ما يعتبره من أشكال التمييـز داخـل البلـدان الاشتراكية بل وبعض بلدان ما كان يعرف بالعالم الثالث (في الهند والصين وبعض بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية). ولـذا صدر "الإعلان العالمي للقضاء علي جميع أشـكال التمييـز

العنصري" بالقرار رقم ١٩٠٤ في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ يحمل تعبيرات عامة عن مظاهر التمييز "علي أساس الجنس واللون والأصل العرقي" لينتقل إلي التلميح للصـياغة التـي كانـت سائدة أساسا ضد النازية وذلك بالنص علي "أن أى مـذهب عن التمايز العنصري أو التفوق" يعتبر زائف علمياً، مستنكر أخلاقيا، وغير عادل وخطر اجتماعيا..، "وأنه ليس ثمة أى مبرر للتمييز العنصري في النظرية والتطبيق" (الديباجـة). وهو لم يشر إلا فى أضيق الحدود إلي التمييز علـي أسـاس الدين، سواء اعتبارا للنفوذ الغربي في المستعمرات الذي قام أحيانا علي أساس "نشر الحضارة المسيحية"، أو ما أتصـور أنه تجهيل لما يحتمل أن يمس قيام "القومية اليهودية" النافـذة علي أساس الدين. وضمن جهود الذهاب بالنص بعيداً قـرر الإعلان تكرار الإشارة لنظام الفصل العنصري والآبارتهيـد (في جنوب أفريقيا) (الديباجة- المادة الخامسة).

ومع أن الإعلان حرص من جهة علي الإشارة لوجـود حكومات ودول تطبق ممارسات التمييـز العنصـري فـي تشريعاتها وضرورة إلغاء هذه الممارسات العملية والتشريعية (الديباجة+ مادة ٧-٩). إلا أنـه يعتبـر مـن "الإعلانـات" الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي لم تضع لها هذه

المنظمة أساليب مراقبة أو متابعة عمليـة، أو "بروتوكـولا تنفيذيا" بعد أن تحول إلى عهد دولى سنة ١٩٦٦ مثل كثيـر من الإعلانات الصادرة بعد ذلك رغم التوصـية فـى نفـس الدورة بالقرار ١٠٦ عن الترتيبات اللازمة لـذلك. وأكتفـي بصدور قرارات المقاطعة والادانة التى تركزت لفترة طويلة علي جنوب أفريقيـا أو روديسـيا وحـدهما. ولـم تنتبـه الدبلوماسية العربية في أية فترة لضم ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين في هذا الإطار،ضمن وفرة الأطر التي وضعت فيها القضية الفلسطينية. لكن رغم ذلك فإن زخـم قـرارات التجمعات الأفرو آسيوية في إدانـة العلاقـة بـين النظـام العنصري في جنوب أفريقيا وإسرائيل جعل التشـبيه قائمـاً دائما، وأسس ذلك لتصعيد الإدانة لإسـرائيل خاصـة مـع تصعيد النضال الفلسطيني نفسه عقب هزيمة ١٩٦٧ وعنفوان الضغط الأمريكي لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

## ثانيا: قرار الصهيونية عنصرية- ١٩٧٥، والغـاؤه ١٩٩١:

### ١-صدور القرار:

اتجهت كثير من الدراسات التي تناولت ظروف صـدور هذا القرار عن الجمعية العامة في العاشر من نوفمبر ١٩٧٥ إلي القول بنفوذ "الدولار البترولي" العربي في أفريقيا والعالم الثالث خاصة عقب الأزمة المالية والحـرب عـام ١٩٧٣، ويعتبر هذا الاتجاه الذي ساد حتى الدراسات العربية مجحفـا بقيمة تراث حركة التحرر الوطني وتأثيرها العـالمي الـذي سبقت الإشارة لبعض صوره. ومع ذلك فإنه يمكـن إيجـاز الموقف عن الأجواء التي سبقت أو أحاطت بصـدور هـذا القرار في بعض النقاط باختصار:

*تصاعد حركة الكفاح المسلح بقيادة زعماء مثل كابرال (غينيا بيساو) ونيتو (أنجولا) وموندلاني (موزمبيق) وتحقيق استقلال هذه الأقطـار (١٩٧٥/٧٤) مـن ربقـة السياسـة العنصرية للبرتغال، ورغم المقاومة الشرسة لنظام الآبارتهيد في الجنوب الأفريقي لمثل هذا التطور.

*كشف العلاقة العضوية بين نظام الآبارتهيد في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في إسرائيل وخاصة فـي مجـال

السلاح النووي بما يشتبك مع مخـاطر اسـتخدام الأسـلحة النووية علي المستوي العالمي.

*الاهتمام الخاص بتخليص شعب ناميبيا من حكم نظـام الآبارتهيد في جنوب أفريقيا وتحويله لنظام وصاية من قبـل الأمم المتحدة؛ بحيث جرت معاملة الحركة الوطنية كسـلطة وطنية مسئولة من مقرها في زامبيا. وأصبح تشـبيه وضـع فلسطين المحتلة بوضع ناميبيا علي الأقل مطروحا في كـل الساحات، وتم استقبال سام نجوما "زعـيم سـوابو" وياسـر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة كأعضاء مراقبين عام ١٩٧٤.

*إلادانة المبكرة للنظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وإسرائيل في إطار الضغط ضد سياسة جنوب أفريقيـا فـي إقامة البانتوستانات ومضاعفة إجراءاتها العنصـرية، علـي النحو الذي جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١٥١ في ديسمبر ١٩٧٣ والذي تضمن ذكر "الحلف الآثـم بين عنصرية جنوب أفريقيا والصـهيونية" ولـيس مجـرد الإشارة "للتعاون بين جنوب أفريقيا وإسرائيل". وقـد كانـت الكتلة الاشتراكية وقتها وهي تسعي لإقرار مبادئ التعـايش السلمي تخشى من التحالفـات النوويـة للمعسـكر الغربـي

الرأسمالي بالشكل الذي يمثله تحالف جنوب أفريقيا وإسرائيل وبعض دول آسيا.

*تشير قراءة نص القرار إلي تجمعات شـعبية أفريقيـة وغير أفريقية مثل المرأة ودول عدم الانحياز إلـي جانـب منظمة الوحدة الأفريقية، كتجمعات سبق أن تبنت اتجاه تشبيه الصهيونية بالعنصرية، ولا يعتقد أن كل هذه التجمعات كانت خاضعة لاعتبارات "المال العربي" بقدر ما كانت تمثل وعيـا عالميا- شعبيا وحكوميا- بكافة عناصر الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية وتوابعها علي النحو الذي نأمل أن نعود لطرحه مجددا في موجه العولمة وطغيانها المحسوس حاليا.

وسوف نري لاحقا أن الدوائر الأمريكيـة والصـهيونية تخشى الآن أن تعود مثل هذه الموجـة- رغـم الضـعف العربي- في ظل تصعيد الصاف الإسـرائيلي والصـهيونية بمساندة أمريكية مكشوفة علي النحو الجاري حاليا، ولـذلك تعمد إلي آليات إبعاد الأنظار عن أي ارتباط بين الصهيونية وسلوك إسرائيل وبين موجه طرح المسألة العنصرية علـي مستوي عالمي حاليا.

ولنقرأ أولا نص القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من نـوفمبر

١٩٧٥ بعنوان "القضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري" منتهيا إلي أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري".

**قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣٧٩-الدورة ٣٠ حول:**

**القضاء على جميع أشـكال التمييـز العنصـري ١٠ نوفمبر ١٩٧٥**

**الجمعية العامة**

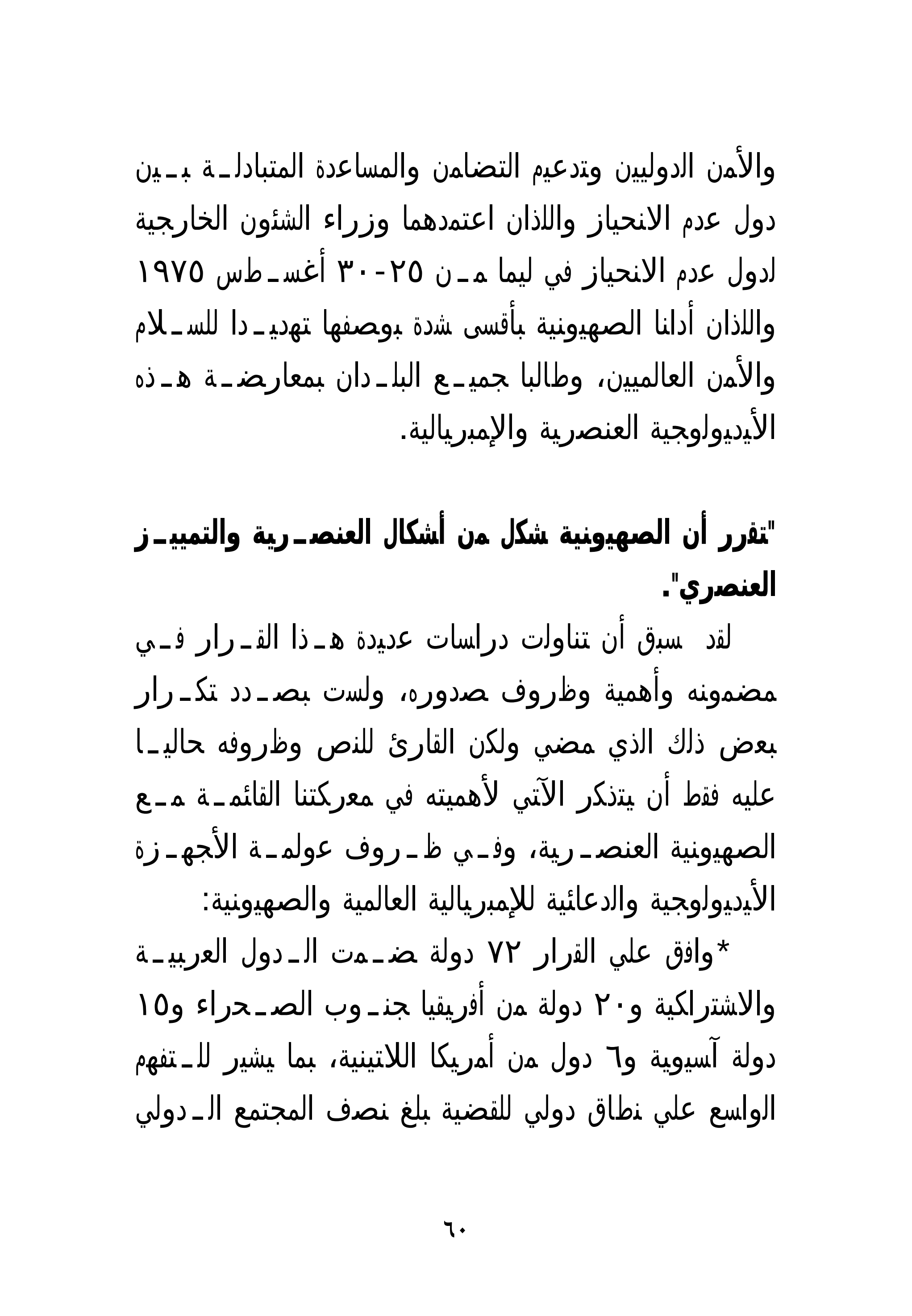
إذ تذكر بالقرار ١٩٠٤ (د-١٨) في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ معلناً إعلان الأمم المتحدة للقضاء علي كل أشـكال التمييـز العنصري، وبخاصة تأكيدها علي أن "أي مذهب يقوم علـي التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري هو مـذهب زائـف علمياً ومدان أخلاقياً وظالم بل وخطر اجتماعياً". وتعبر عن قلقها إزاء مظاهر التمييز العنصري التي ما زالت حاضـرة في بعض مناطق العالم، وبعضها تفرضه حكومات معينة عن طريق التشريع والإدارة وأية وسائل أخري.

وإذ تذكر أيضاً بأن الجمعية العامة في قرارهـا ٣١٥١ (ز) دورة (٢٨) في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ اسـتنكرت ضـمن

أمور أخري الحلف الآثم بين عنصرية جنوب أفريقيا والصهيونية.

وإذ تأخذ بالإعلان حول مساواة النساء ومساهمتهم في التنمية والسلام ١٩٧٥ والذي أصدره المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة والذي عقد في مدينة مكسيكو من١٩ يونيو إلي ٢ يوليو ١٩٧٥، معلنا مبدأ "أن التعاون والسلام الدوليين يتطلبان تحقيق التحرير والاستقلال الوطني وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والآبارتهيد والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير.

كما تأخذ علما بالقرار ٧٧ (١٢) الذي تبناه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية عشر والتي عقدت في كمبالا من ٢٨ يوليو إلي أول أغسطس ١٩٧٥ والذي أعتبر أن النظام العنصري في فلسطين المحتلة والنظام العنصرية في زيمبابوي وجنوب أفريقيا إنما ترجع إلي أصل إمبريالي مشترك وذات كيان كلي ولها نفس البنية العنصرية وارتباط عضوي في سياساتها الهادفة إلي إهدار كرامة الإنسان وشخصيته. وإذ تحيط علماً أيضا بالإعلان السياسي واستراتيجية دعم السلام



والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلـة بـين دول عدم الانحياز واللاذان اعتمدهما وزراء الشئون الخارجية لدول عدم الانحياز في ليما مـن ٢٥-٣٠ أغسـطس ١٩٧٥ واللاذان أدانا الصهيونية بأقسى شدة بوصفها تهديـدا للسـلام والأمن العالميين، وطالبا جميـع البلـدان بمعارضـة هـذه الأيديولوجية العنصرية والإمبريالية.

**"تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصـرية والتمييـز العنصري".**

لقد سبق أن تناولت دراسات عديدة هـذا القـرار فـي مضمونه وأهمية وظروف صدوره، ولست بصـدد تكـرار بعض ذلك الذي مضي ولكن القارئ للنص وظروفه حاليـا عليه فقط أن يتذكر الآتي لأهميته في معركتنا القائمـة مـع الصهيونية العنصـرية، وفـي ظـروف عولمـة الأجهـزة الأيديولوجية والدعائية للإمبريالية العالمية والصهيونية:

*وافق علي القرار ٧٢ دولة ضـمت الـدول العربيـة والاشتراكية و٢٠ دولة من أفريقيا جنـوب الصـحراء و١٥ دولة آسيوية و٦ دول من أمريكا اللاتينية، بما يشير للـتفهم الواسع علي نطاق دولي للقضية بلغ نصف المجتمع الـدولي

عدديا وإن زاد حجما بشريا وذلك حتى إذا استبعدنا معظـم أوروبا لظروفها الخاصة مع الصهيونية كما نعرف، ومعهـا عدد كبير من المعارضين والممتنعين تقديرا لمصالح أخـري بالتأكيد.

*تمت هذه الموافقات علي نص يتخذ مرجعيته المواثيق العالمية وقرارات منظمات حكومية (منظمة الوحدة الأفريقية وعدم الانحياز) وشعبية (المرأة العالمي).

*يعبر القرار عن درجة عالية من الوعي بدليل إشـارته لقرارات عن النظام العنصري في فلسطين المحتلة دون ذكر إسرائيل وإن كان أيضا يعبر عن ضعف القدرة علي التنفيـذ بدليل عدم النص علي إجراء تنفيـذي للقـرار (المراقبـة- المتابعة- التجريم) مثله في ذلك مثل الإعلان العالمي للقضاء علي التمييز العنصري الصادر عام ١٩٦٣، وهو ما يكشف عن تقصير الدبلوماسية العربية في المتابعة.

وإذا أخذنا في الاعتبار هذه النقطة الأخيرة، فإن علينا أن نتأملها في ظل ثورة الدوائر الصـهيونية ولأمريكيـة علـي القرار- بما يشير إلي خطورة ما تم انتزاعـه مـن الأمـم المتحدة فعلا وكيف تلاحقت التصريحات والتحركات في هذه الدوائر بوعد - نجحوا في تنفيذه- لإلغاء هذا القـرار فـي

غضون عقد علي الأكثر، وأن تأخر جبـروتهم حتـى عـام ١٩٩١.

## ٢-إلغاء القرار:

تفوقت قوة الدفع الأمريكية والإسرائيلية أواخـر عـام ١٩٩١ لإلغاء القرار رقم ٣٣٧٩ الذي وقفـت وراءه عـام ١٩٧٥ قوة دفع دولية وعربية مختلفـة. وكمـا لـم تكـن دبلوماسية "البترودولار" وحدها وراء صدور القـرار عـام ١٩٧٥؛ فإن ظرف انتصار الأمريكيين فـي الخلـيج ربيـع ١٩٩١ لم يكن وحده العامل الحاسم لإلغاء القـرار فـي ١٦ ديسمبر ١٩٩١. ومن الطبيعي أن يكـون إعـلان أمريكـا لقيادتها "للنظام العالمي الجديد"، بمعني انفرادها بـالقرارات الدولية أيضا عاملاً مؤثراً وأساسياً بدوره، استخدمته عقـب جمع العرب وإسرائيل في مدريد تحت إشرافها إزاء انهيـار "الراعي الآخر" في موسكو، ومن ثم كان لابد مـن ارتبـاط تسليم العرب بهذا الإطار لعملية السلام؛ أن تلغي أية معوقات أخري للعملية ومنها وسم الصهيونية بأنها شكل من أشـكال العنصرية، وما يحمله ذلك من تحـد للوجـود الإسـرائيلي والدبلوماسية الأمريكية في جو هزيمة العرب علي هذا النحو الذي سبق وأحاط بمؤتمر مدريد.

لكن الذي أريد أن ألفت إليه النظـر هنـا هـو طبيعـة التحركات والإعلامية الصهيونية التي لم تهدأ منذ اتخذ القرار عام ١٩٧٥، إذ تسجل كافة الدراسات العربية وغير العربيـة مساعي إسرائيل علي كافة المستويات الدوليـة والتجمعـات الثقافية لإدانة القرار، مؤكدة الوعد بإسقاطه (راجع أعمـال ندوة اتحاد المحامين العـرب والجمعيـة الأفريقيـة للعلـوم السياسية بالقاهرة مارس ١٩٨٨) وبالمراجعة السريعة لملف العمل الصهيوني في هذا الاتجاه؛ سنجد الحملات التي شنت علي فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة الذى صدر القـرار في عهده، ثم الأزمات التي أثيرت في اليونسكو فـي وجـه مختار مبو لنفس السبب، ثم استنكارات واسعة النطاق للقرار من مفكرين مثل سارتر وسياسيين مثل ميتيـران، وحشـود لكتاب وصهاينة ونشطاء حقوقيين في ساحات الأمم المتحـدة نفسها، بالإضافة لانتزاع التصريحات السياسية مـن القـادة الأمريكيين وغيرهم وخاصة منذ الذكري العاشرة للقرار عام ١٩٨٥ حيث بدأت تصدر تصريحات بضرورة إلغائه قبـل عام ١٩٩٠!

نشير إلي ذلك لبيان أهمية الحملات طويلة المدى والواسعة النطاق التي يلجأ إليها اللوبي الصهيوني بمسـاعدة أمريكيـة

لإنجاز أي موقف متكامل علي المستوي الدولي إلي جانـب النفوذ المباشر الذي لا ننكر أثره. وهذا هو ما نريد التنبيـه إليه في متابعتنا لخطوات الإعداد للمـؤتمر العـالمي ضـد العنصرية والتمييز العنصري ٢٠٠١. فمثل هـذه الحمـلات والاستعدادات استغلت فيها الـدوائر الصـهيونية الظـرف العالمي في أعقاب حرب الخليج، وتسليم العـرب وغيـرهم "بمسلمات" مؤتمر مدريد، وانتفاء وجود المعسكر الاشتراكي، وتهالك قوي عدم الانحياز، لتتقدم الولايات المتحدة في قلـب الجمعية العامة بإجراءات إلغاء القـرار رقـم ٣٣٧٩ لعـام ١٩٧٥؛ وذلك "بجرة قلم"!. حيث لم يزد نصه عـن جملـة واحدة تقول تحت بند "القضاء علـي العنصـرية والتمييـز العنصري"، برقم ٨٦/٤٦ في ديسمبر ١٩٩١ ما يلي:

**"الجمعية العامة":**

**تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها ٣٣٧٩ (د ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥)**

**وبتصويت ١١١ لصالح القرار، ومعارضـة ٢٥ وامتنـاع ١٣.**

ولست هنا بصدد دراسة عن من صوت ومن عـارض، ومن امتنع حتى مـن الـدول العربيـة! لكـن الملفـت أن المتخصصين لا يشيرون إلي أية سابقة من هذا النوع، حيث يلغي قرار حتى دون إشارة لطبيعة القرار السابق، ولا إلـي أية مستجدات نشأت تبرر إلغاءه، ولا الرأي في الاعتبـارات التي صدر القرار السابق علـي أساسـها، إذ المعـروف أن يجري "عدم إدراج" قرارات بشأن مسـتعمرات، أو عمليـة مقاطعة بعد زوال أسبابها، أو تغيير أساسي في طبيعة النظام الذي صدرت القرارات ضـده.. الـخ. ممـا يعنـي زوال الظروف المحيطة باتخاذ القرار السابق. وهذا ما لم يحـدث مع "الحالة الإسرائيلية" التي كانت تشتعل علي أرضها أجواء الانتفاضة الفلسطينية منـذ ديسـمبر ١٩٨٨ فـي مواجهـة إجراءات عنف إسرائيلية مثيرة لكل مواقف الاسـتنكار. ولا يسع المراقب إلا أن يتصور "الصيغة الانتقامية" التي صدر بها قرار الإلغاء، برغبة صارخة لإلغائه من الذاكرة العالمية تماماً.

## ثالثا: عاصفة " العنصرية " تهب علي الجنوب:-

ارتبطت "العولمة" في صيغة "النظام العـالمي الجديـد" بعملية "إدماج الجنوب" فى المصالح الكلية "للشمال" وفى نفس الوقت بعملية تفتيت اجتماعي واقتصـادي وتهمـيش ثقـافي واسعة النطاق في بلدان الجنوب. بحيث بدت مبادئ التدخلية وتحديد السيادة، ومراجعة دور الدولـة الوطنيـة مبـررات لازدواجية المعايير والتدخل العسكري المباشر فـي بلـدان الجنوب تأكيدا لملكية "أوراق اللعـب" والتفـوق العنصـري المرتبط بالاستقرار والديمقراطية والحرية في الشمال وعجز شعوب الجنوب عن التوصل لبعض هذه القيم.. التي يجـري تصويرها آفاقا مفتوحة للجميع. هذه العنصرية المتضمنة في الشمال ، والتي تبث قيمها بصياغات إعلامية باهرة وآليـات كاسحة للمؤتمرات الدولية، والجماعات النخبوية ذات الطابع "العالمي" كان لابد أن تبث جدول أعمال متجدد لتجعل مـن بلدان الجنوب مجالات لمسميات عنصرية من داخلها، تحـد من اندفاع المشاعر العنصرية في اتجـاه الشـمال وحـده. ويحمل الواقع في بلدان الجنوب ما يؤهلـه لتفجيـر بعـض

قضاياه في إطار العنصرية بدلا من تفجيرها في إطار أفكار اجتماعية أو وطنية تنقلب علي النظام العالمي في النهاية.

أظن أن ذلك قد يبرر معني الإعلان عن "مؤتمر عالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وعـدم التسامح"- وهذا اسمه الرسمي. ليعقد في ديربـان بجنـوب أفريقيا أول سبتمبر ٢٠٠١، كجزء من احتفاليات العام الدولي ضد العنصرية وبترتيب من قبل المفوضية السامية لحقـوق الإنسان وحكومة جنوب أفريقيا، وليتضمن مؤتمرا حكوميـا وحضورا "مجاورا" للمنظمات غير الحكومية من انحاء العالم مثل مؤتمرات القمة العالمية السابقة.

لكن الملفت هنا أن مجمل ما يتضـمنه جـدول أعمـال التحضير للمؤتمر العالمي في اجتماعات المنظمـات غيـر الحكومية أو الخبراء يثير زوابع كثيـرة داخـل مجتمعـات الجنوب نفسها باسم العنصرية بينما هي قضايا اجتماعيـة أو ثقافية أو اقتصادية وسياسية بشكل واضح. ولا يعلم الكثيرون شيئا عمن وضع هذا الجدول قبل عقـد هـذه الاجتماعـات. فمسائل العرقية الأقليـات، والمـرأة، والفقـر، واللاجئـين، والعمال المهاجرين ومجموعات اجتماعية معينة مثل "الغجر" ومرضي الإيدز، والشواذ جنسيا، والمعوقين، ناهيـك عـن

اليهود، أدرجت جميعا ضمن جدول أعمال قضايا العنصرية، لتشتعل في "عالم الجنوب" حروب ممتدة لا تملك شعوبها ولا حكوماتها قدرة "العالم الشمالي" علي الأقـل فـي مواجهـة المشاكل. وتتوفر عشرات الوثائق الآن عـن مناقشـة هـذه القضايا الحادة مما سيكون موضع دراسات مستقلة بالتأكيد.

**رابعا: الصهيونية تلتف من جديد**

في خضم هذه القائمة الطويلة "لقضايا العنصـرية التـي ستغرق فيها بلدان الجنوب؛ أدركت الحركة الصـهيونية أن وضع وسياسة إسرائيل يمكن أن تثير عليها بعض الزوابـع من قبل شعوب عرفت معني الاضطهاد وسياسـات العـزل علي النحو الذي  يجري ضد الفلسطينيين خاصة وأن أوروبا نفسها يمكن أن تغذي هذا الوعي بما يصدر عن بعض قواها أو مثقفيها من رؤى لمراجعة التاريخ أو إعادة التحقيق فـي وقائعه. وكانت الدوائر الصهيونية قد نشطت علي المسـتوي الأوروبي لتجريم أي اتجاه لإعادة النظر هذه فيمـا عـرف بصناعة "الهولوكوست" أي تجديد الإشعار بـالجرائم التـي ارتكبت في حق اليهود، علي أنهم وحـدهم الـذين تحملـوا "كارثة النازية" الأوربية. لذلك التقت الرغبة الصهيونية مـع

الرغبات الأوربية في نقل "هومومهم" إلي بلدان الجنوب، مـع التذكير بمسئولية مناطق الجنوب في المساهمة مع الحركـة الصهيونية في استنكار ما قد يتعرض له اليهود في أي موقع. وبهذا الالتفاف يمكنهم وضع شكاوى الفلسـطينيين والعـرب موضع من يثير الذاكرة العنصرية ضد اليهود أو أنه يمارس "بمقاومتهم" في فلسطين لونا من ألوان "العداء للسامية!".

وقد بدأت إسرائيل مبكـراً بإزالـة قـرار الصـهيونية عنصرية من كافة الساحات التى تأثرت بقرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ وسجلت مصادرها محاولة ذلـك فـى منظمـة الوحدة الأفريقية بالغاء قرارات منظمة الوحدة الأفريقية حول تشبيه الصهيونية بنظام الآبارتهيد إزاء إلغـاء المنظمـة أو تجاوزها للقرارات ضد نظام الآبارتهيد فى جنوب أفريقيا بعد تحررها. لكن مسألة التمييز ضد الفلاشـا الأثيـوبيين فـى إسرائيل حالت دون دفع أثيوبيا لقيادة حملة الالغاء هذه.

نأتى بعد ذلك لقراءة عدد من وثائق وإعلانات التجمعات غير الحكومية بوجه خاص، والتي ستوضـع أمـام ممثلـى الحكومات في مؤتمر ديربان، سـبتمبر ٢٠٠١، يمكننـا أن نري بدرجات مختلفة كيف حشرت "الأقلية اليهودية"، ضمن المجموعات المأزومة من الأوضاع العنصرية فـى بلـدان

الشمال أو الجنوب وذلك بـدرجات مختلفـة؛ تبـدأ بتـذكير الأوربيين بذنبهم الكبير وتتدرج إلي أوروبا الشرقية وحتـى تحذير الأمريكيين والآسيويين، وان غفلت عن أفريقيا، فلعلها لم تشأ أن تذكر بشراكتها الطويلة مـع نظـام الآبارتهيـد. ويمكننا الآن القيام باستعراض مختصر للهجوم اليهودى فـي الوثائق التحضيرية لمؤتمر ديربان:

أ-يلفت النظر أن الجماعات اليهودية الصهيونية كانـت هي المبادرة قبل انطلاق دعوة مـاري روبنسـون رسـميا (اكتوبر ٢٠٠٠) باسم لجنة حقوق الإنسان بـالأمم المتحـدة للمؤتمر العالمي في ديربان؛ بعقد اجتماع لعدد من الهيئـات اليهودية الكبرى في أمريكا وأوروبا وبدعوة مـن المجلـس الأوروبي وذلك فى ستراسبورج فـي ٢٧ مـارس ٢٠٠٠ بمقر المجلس الأوربي تحت شعار "العداء للسامية في أوروبا اليوم". ومن أولي فقرات بيان الاجتماع التـذكير بـأن دور المجلس الأوربي هو "التصدي للعنصرية والعـداء للسـامية وكره الأجانب وعدم التسامح" وأن مواجهة العـداء للسـامية هي جوهر مواجهة العنصرية. ثم يقرر الإعلان أن اليهـود مازالوا يعانون من التعصبات المتصلة، وأنهم ضحايا عـداء للسامية عميق الجذور في معظم دول المجلـس الأوروبـي

بالعدوان علي السكان اليهود ومقدساتهم، وأن المجموعـات المتطرفة (في التعصب) مازالت قائمة وتنجح في الانتخابات، كما يجري إنكار الهولوكوست في بعض بلدان أوروبا ولـذا يجب أن يتحمـل المجلـس الأوروبـي مسـئولية التـذكير بالماضي، مع التخصيص للتذكير بالهولوكوسـت، وتشـجيع البحوث حول التاريخ اليهودي الوطني المعاصر.... الخ.

ب-في الاجتماع الأساسـي لمنتـدى المنظمـات غيـر الحكومية الأوربية في استراسبورج في أكتوبر ٢٠٠٠ والذي ضم ٢٥٠ ممثلا لهيئات أوربية، تبدأ فقرته الأولـي بتحديـد جدول أعماله في المسائل الرئيسية المثـارة وبينهـا العـداء للسامية إلي جانب التسامح الديني وفوبيا العداء للإسـلام... الخ وينتقل التقرير عقب ذلك مباشـرة لاسـتنكار انبعـاث العنصرية والعداء للسامية ومظاهر العنف ... ويربط ذلـك بضرورة مراجعة تاريخ أوروبا بالنسبة للشـعوب الأخـرى وخاصة تجارة الرقيق والاستعمار والهولوكوست لأن إغفال الهولوكوست أو إنكاره إنما يفـرز الاتجاهـات العنصـرية والتعصب. وحين يلمح التقرير إلي ظواهر التمييز العنصري القائمة في العالم فإنه يذكر ظاهرة "الآبارتهيد الخفيـة" فـي جيوب بعيدة عن الأذهان مثل الداليت في الهند وجنوب آسيا

وبوراكومين في اليابان. وضمن الإجراءات التي يطالب بها ضد العنصرية يـذكر التقريـر "ضـرورة تجـريم إنكـار الهولوكوست أو نفيه أو مراجعته"، كما يطالب بشكل مناسب لتذكر الهولوكوست والعداء للسامية في يوم سـنوي عـالمي علي سبيل المثال!

جـ -أما مجموعة المنظمات غير الحكومية في أوروبـا الوسطي والشرقية وآسيا الوسطي في اجتماعها بوارسو فـي ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠ والذي ضم ١١٥ منظمة مـن المنـاطق الثلاث، فقد بدأوا بالتبني الكامل لجميع توصـيات الاجتمـاع الأوروبي في ستراسبورج، ثم استعراض عدد من مشـاكل المنطقة وخاصة تمييز الروس ضد الشيشان .. الخ. وفـي الفقرة الثامنة من الإعلان يذكر المجتمعون: أنه حيث ينتشر العداء للسامية علي نطاق واسع في أنحـاء المنطقـة، فإننـا نوصي المؤتمر العـالمي ضـد العنصـرية بـأن ينصـح حكومات الدول التي تنتشر فيها هذه الظاهرة وخاصة فـي شرقي ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، بتوفير التعليم عن الهولوكوست في مناهج التعليم بالمدارس كأحـد التوصيات والإجراءات الوقائية المناسبة.

د-في اجتماع منتدى الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني للأمريكتين بسانتياجو- شيلي ديسمبر ٢٠٠٠، بـدأ إعـلان المؤتمر بوضع اليهود بين أهـم الجماعـات ذات النضـال التاريخي في الأمـريكتين مثـل الشـعوب الأصـلية وذوي الأصول الأفريقية واللاجئين والغجر والروم والآسيويين، ثم يورد فى فقرة أخرى "أنهم يلاحظون بقلق مظـاهر العـداء للسامية، وكذلك العداء الموجه لجماعـات الـروم والعـرب (يقصد اللبنانيين والسوريين فى أمريكا اللاتينية) والأقليـات الأخرى بدورهم فى تنمية مجتمعاتنا".، ويعقب ذلك مطالبتـه باقامة "أيام للتضامن" معهم ضد العنصرية وكره الآخر وعدم التسامح، وهو المطلب الذى أورده بيان المنظمات اليهوديـة فى أوروبا.

هـ-وتتكرر نفس اللهجة بالطبع فى اجتمـاع منظمـات المكسيك وأمريكا الوسطى بمدينـة مكسـيكو فـى نـوفمبر ٢٠٠٠، حيث يرد اليهود ضمن الفئات المعرضـة لمظـاهر التمييز العنصرى فى المنطقـة. ويحـدد البيـان الأسـباب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الممارسـات ضـد الشـعوب الأصلية وذوى الأصل الأفريقى واليهود واللبنانيين والاتراك والهندوس، وحتى الأغلبيات المخلطة أو "الميتيزو" من فقراء

أمريكا اللاتينية. ونستطيع أن نخلص هنا إلي أن الجماعات اليهودية لا تلجأ فقط إلى "الإحياء التاريخى" لمعاناتهم وتهديد من ينكرها، وإنما هم يصورون- كما تورد النصوص- معاناتهم كأمر مستمر، يذكرون ذلك صراحة مرة، ويلجأون للوصف بالفعل المضارع مرات دليل الاستمرارية. وهم إذ يعبئون الأجواء فى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والامريكتين، إنما يضمنون تحصين المؤتمر القادم ضد أية محاولة لإدانة إسرائيل بالعنصرية أو التمييز العنصرى.

و- ونستطيع بالفعل أن نسجل بداية نجاحهم إذا رجعنا إلى مشروع البيان الختامى للمؤتمر العالمى وبرنامج العمل الذى أعدت مسودته لجنة تحضيرية بالأمم المتحدة ووزعته فى العاشر من مارس ٢٠٠١ مفوضة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (فى ٢٩ صفحة). وفى هذا المشروع نجد الآتى ضمن فقرات برنامج العمل:-

أ-"يطالب المؤتمر العالمى من الدول الالتزام بالقيام بحملات أعلامية أو أية مبادرات أخرى بعيدة المدى لتحذير مجتمعاتهم من أخطار العنصرية والتمييز العنصرى وكره الأجانب، والعداء للسامية وعدم التسامح" (فقرة ١٣) .

ب-ينظر المؤتمر بالقلق العميق إلى تزايد العداء للسامية والأفعال المعادية لليهود فى أنحاء مختلفة من العالم، وكـذلك انبعاث الحركات العنصرية والعنف القائمـة علـى الأفكـار العنصرية والتمييزية إزاء الجماعة اليهودية .... (فقرة ٤٧).

وهكذا يدفع المؤتمر العالمى إلى تصوير اليهود كجماعة تعانى وضع المظلومين المعرضين للعداء وعـدم التسـامح وليسوا تلك الدولة الممارسة للعدوان والقهر والتمييـز. بـل وتشير قراءة مشروع البيان فى جملته إلى أن اليهـود مـن الفئات القليلة المذكورة تحديداً بهذه التوصيات، وإن أشار فى موضع تال أيضاً للعداء ضد العرب والخوف من الإسلام أو ما يسميه بالإسلاموفوبيا.

## خامسا: المعالجة العربية:

لاشك أن القرار الدولى بمساواة الصهيونية بالعنصرية، قد شغل الرأى العام العربى ونبهه إلى إحدى الزوايا الهامـة فى معالجة طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى، وهى معالجة ذات طابع نظرى من جهة؛ وطابع مقارن من جهة أخـرى إزاء تصاعد "الوفاق العالمى" ضد نظام الآبارتهيد لأسـباب مختلفة فى الدول الغربية أو دول العالم الثالث لفترة طويلـة.

وفى هذا الإطار أجريت بعض الدراسات فى دمشق والقاهرة خاصة المقارنة بين النظامين العنصريين فى جنوب أفريقيـا وفلسطين، كما قامت بعض مبادرات هامة لمتابعـة ودعـم القرار ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ حول العنصـرية والصـهيونية تمثلت فى ندوات حول الموضوع فى طرابلس ١٩٧٦ وبغداد (١٩٧٦) والقاهرة (١٩٨٨) وكلها كانت تتناول وتعبئ الرأى العام لدعم استمرارية القرار من قبل هيئات ذات وزن شعبى مثل اللجنة العربية لدعم القرار ٣٣٧٩ بدمشق ١٩٨٦ ولجنة مواجهة العنصرية باتحاد المحامين العرب (١٩٨٦) وذلـك إلى جانب انشغال مؤتمرات التضامن الأفريقى الآسيوى بدعم القرار فى أكثر من اجتماع للمنظمة، فضلا عن بعض جهود مجموعة "إيفورد" بعد ندوة طرابلس. وتبدو الملاحظة الأولية هنا فى عدم استمرارية العمل العربى فى مسألة هامة مثـل هذه خاصة بعد إلغاء القرار فى الجمعية العامة لكن ثمة لجنة دولية بالأمم المتحدة هى لجنة مناهضة الفصل العنصـرى، كان يمكن تكثيف التعاون معها حتى بعد أن هدأ عملها بتقدم الوضع فى جنوب أفريقيا. ولكن يبـدو أن جـو "التسـويات السياسية" عربيا وفلسطينيا قد حاصر هذا الاهتمام الواجب.

إن إسرائيل تظل مثلا حيا لـنظام العنصـرية والتمييـز العنصرى من حيث تابعت ذلك لجان الأمم المتحـدة سـواء الخاصة بفلسطين أو تصفية الاستعمار أو المواجهة للتمييـز العنصرى. لأن إسرائيل لم تتخل بأى درجة عن أيديولوجيتها الإقصائية (التى وسمت بالعنصرية) ولا عن ممارساتها التى اضطردت ضد الشعب الفلسطينى كشعب يعيش فى ظل نظام استعمارى استيطانى من جهة، ويتعرض لانكار حق تقريـر المصير كحق انسانى من جهة ثانية، ثم أنـه يخضـع لكـل أشكال التمييز فى الهوية والمواطنة وبناء المنـازل وملكيـة الأراضى، وقصر قانون العودة على اليهود دون اللاجئـين الفلسطينيين.. الخ. الأمر الذى دفع هذا الشـعب للانتفاضـة مرتين فى حدود عقد من الزمان بأوسع ما عرفته الشـعوب المناضلة من انتفاضات.

وقد عقدت أكثر من خمسين منظمة غير حكومية عربية اجتماعا لها فى عمان (الأردن)- فبراير ٢٠٠١ فـى إطـار التحضير للمؤتمر العالمى ضـد العنصـرية وبـدعوة مـن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وتضمن بيانها والأوراق المقدمة للاجتماع الكثيـر من جوانب الاهتمام ورصد أشكال التمييز العنصـرى فـى

فلسطين المحتلة وداخل الكيان الصهيونى. ورغـم تضـمين البيان الختامى للكثير من التوصيات الهامة حـول فلسـطين وأشكال التمييز الأخرى فى العالم العربى، إلا أننـا مازلنـا بحاجة لمقترح محدد بشأن حملة هجومية لمعالجة هذا الجانب النظرى والإجرائى فى القرار ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتفعيـل الإعلان العالمى لمناهضة التمييـز العنصـرى فـى اتجـاه استمرار محاصرة إسرائيل كنظام استيطانى عنصرى.

ويمكن اعتبار نجاح المجموعة العربية مع المتعـاطفين من الآسيويين بالاضافة للحضور الإيرانـى فـى اجتمـاع منظمات آسيا والباسفيك غير الحكومية فى طهران ١٧-١٨ فبراير ٢٠٠١ فى وضع نص فى صلب الاعلان (فقرة ٤٢) عن "معاناة الشعب الفلسطينى فى ظل السياسات العنصـرية لحكومة إسرائيل، باعتبارها أقصى أشكال العنصرية والتمييز العنصرى" ثم اعقبت ذلك فى التوصيات "بالتأكيد على حـق الشعب الفلسطينى فى تقريـر مصـيره وعـودة اللاجئـين الفلسطينيين على ديارهم وتسلم تعويضاتهم".

وقد أكد هذه الروح فى الاجتماع الإقليمى الحكومى نفسه الذى تلى إجماع المنظمات غير الحكومية، حيث أكد ممثلـو دول آسيا فى طهران ١٩- ٢١ فبراير ٢٠٠١ على الآتى:-

أ-فى المادة ١٢ يؤكد القيمة الدينية المقدسة للقدس لـدى الأديان الثلاثة ويطالب بإنهاء الاحتلال الأجنبى منهـا، ثـم يستنكر هذا الاحتلال القائم على المستوطنات والممارسـات العنصرية...

ب-الإشارة بالتحديد – مادة ٢٣ – إلى محنة اللاجئـين والمشردين الفلسطينيين الذين أزعموا علـى تـرك ديـارهم بسبب الحرب والسياسات العنصرية لدولة الاحتلال وحـال بينهم وبين العودة لديارهم.

ج-يستنكر فى أكثـر مـن موقـع البـرامج السياسـية والأيديولوجية القائمة على العنصرية والتمييز العنصرى وما يتصل بذلك من تعصب بشأن الشعوب الخاضعة للاحـتلال الأجنبى وخاصة منها الاحتلال الذى يقوم علـى أيـديولوجيا عنصرية وإثنية واستيطانية، واعتبار ذلـك جريمـة ضـد الإنسانية.

إن الساحة العربية تغلى بأشكال العمل الشـعبى لـدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى التى تفجرت منـذ ٢٨ سـبتمبر ٢٠٠٠، ولابد أن يتبلور هذا الغليـان فـى أعمـال قابلـة للاستمرار فى مواجهة إسرائيل صاحبة مشروعات الهيمنـة على كل المنطقة وليس فقط قهر الشعب الفلسطينى ومن هنا

تنشأ الرغبة فى أن تكون موجه الاستعدادات للمؤتمر العالمى ضد العنصرية فى جنوب أفريقيا فرصة لإقرار أشكال العمل العربى القابلة للاستمرار.

## سادساً: المقترحات المطروحة:

لابد أن تبدأ المقترحات بوعى عميق بحقيقـة التفافـات الحركة الصهيونية وإسرائيل فى الساحة الدوليـة علـى أى محاولات عربية أو إسلامية أو أفريقيـة آسـيوية محتملـة، وتكشف الاجتماعات الإقليمية على مستوى شـعبى وثقـافى كيف بدأت الصهيونية مبكرا بهذا الالتفاف، ولذا فإن أى من المقترحات الصادرة عن الاجتماعات العربية لابد أن تضـع فى اعتبارها الرد السريع والساخن أحيانا، والرد على المدى البعيد نظريا وعمليا أحيانا أخرى. ونسجل هنا للدراسة بعض ما صدر حتى الآن من مقترحـات فـى سـاحات عربيـة مختلفة: -

١-تقديم أعمق مادة ممكنة عـن ممارسـات إسـرائيل العنصرية إلى تجمعات المؤتمر العالمى ضـد العنصـرية، وعدم التحرج من إعادة التذكير بقرارات الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية (لجنة دعم القرار ٣٣٧٩).

٢-ثمة مقترحات خاصة بوضـع مشـروعية عضـوية إسرائيل فى الأمم المتحدة موضع المراجعة إزاء مخالفاتهـا الأكيدة لقرارات هذه المنظمة منذ قرار التقسيم والحقوق غير القابلة للتصرف، إلى حق تقريـر المصـير، فضـلا عـن الممارسات العنصرية والقهر العسكرى .... (مقترح الحركة العربية لحقوق الإنسان)، والتجربة سابقة بالنسـبة لعضـوية نظام الآبارتهيد ومطالبة كافة الدول بوقف تدفق مهاجريهـا لجنوب أفريقيا (قرار ٢٣٩٦-٢٣- لسنة ١٩٦٨).

٣-هناك اقتراح يطرح تطبيق مبادئ "المحكمة الدوليـة" حول تقديم قادة إسرائيل المسئولين عن إجراءات العنف ضد الشعب الفلسطينى كمجرمى حرب (اجتماع عمان للمنظمات غير الحكومية- المؤتمر العالمى دافوس بالبرازيـل ٢٠٠١) واعتبار إجراءات التمييز العنصرى عموما فـى إسـرائيل موضع التجريم أيضا وفق الإعلان العـالمى ضـد التمييـز العنصرى.

٤-إقامة لجنة عربية دائمة لإعداد الدراسـات القانونيـة والاجتماعية عن التمييز العنصرى فى إسرائيل والتعاون من خلالها مع لجان الأمم المتحدة الخاصة بـالتمييز العنصـري والتعاون مع هيئات حكومية عربية للمطالبـة ببروتوكـول

تنفيذى للإعلان العالمى ضد العنصرية (ويمكن البدء باشـارة ذلك فى ديربان).

# مصـــــــــادر

-اتحاد المحامين العرب: العنصرية والصهيونية – أعمال ندوته الدولية – مارس عام ١٩٨٨، بالاشتراك مع الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية. وخاصة أوراق د. أحمد يوسف القرعى – د. خالد محمد الكومى.

-الأمم المتحـدة: مفوضـية حقـوق الإنسـان: الوثـائق التحضيرية لمؤتمر ديربان ٢٠٠١ – وبيانات الاجتماعات الإقليمية فى خمس مناطق حول قضايا المؤتمر (اكتـوبر ٢٠٠٠- مارس ٢٠٠١).

-برهان غليون: فى أصل التمييز العنصرى- ورقة إلـى مؤتمر المنظمات غير الحكومية العربية- عمان- فبرايـر ٢٠٠١.

-جورج جبور: العنصرية الصهيونية والمجتمع الـدولى: دار المعرفة – دمشق- أغسطس ١٩٩١.

-عبـد الحسـين شـعبان: القـرار ٣٣٧٩ والصـهيونية والعنصرية – ورقة إلى مؤتمر عمان (مرجع سابق).

-حلمى شعراوى: نموذج جنوب أفريقيا لحـل الصـراع الفلسطينى الإسرائيلى "فى ثقافة التحرر الوطنى" – مدبولى – القاهرة ٢٠٠١.